بنك قطر للتنمية ش.م.ق.م

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

بنك قطر للتنمية ش.م.ق.م
البيانات المالية
31 ديسمبر 2018

المحتويات	الصفحات
تقرير مراقب الحسابات المستقل	1 - 3
بيان المركز المالي	4
بيان الربح أو الخسارة	5
بيان الدخل الشامل	6
بيان التغيرات في حقوق الملكية	7
بيان التدفقات النقدية	8
الإيضاحات المتممة للبيانات المالية	9 – 62

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى مجلس الإدارة
بنك قطر للتنمية ش.م.ق.م

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية لـ بنك قطر للتنمية ش.م.ق.م ("البنك") تُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2018 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام تنظيمات مصرف قطر المركزي المعمول بها.

قمنا بتدقيق ما يلي

البيانات المالية للبنك التي تتكون من:

- بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018؛
- بيان الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛ و
- الإيضاحات المتممة للبيانات المالية والتي تشمل موجزاً عن السياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن قسم "*مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية*" من هذا التقرير.

ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر والمتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

برايس ووترهاوس كوبرز، فرع قطر، ص ب: 6689، الدوحة – قطر
وزارة الاقتصاد والتجارة رخصة رقم 6 / هيئة قطر للأسواق المالية رخصة رقم 120155
هاتف: 44192707 974+ ، فاكس 44677528 974+، www.pwc.com/me

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام تنظيمات مصرف قطر المركزي المعمول بها وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من التحريفات المادية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

تعتبر الإدارة، عند إعداد البيانات المالية مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على مواصلة أعماله كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة وعن استخدام أساس الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية البنك أو إيقاف أنشطته، أو لا يوجد أمامها بديل واقعي سوى القيام بذلك .

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أي تحريف مادي، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكشف دوما عن أي تحريف مادي في حال وجوده. تنشأ حالات التحريف من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الأحكام المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف المادي للبيانات المالية، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي تحريف مادي ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الخطأ، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقا للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس استمرارية المنشأة المحاسبي، وما إذا كان هناك عدم تأكد مادي مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية فيما يتعلق بقدرة البنك على مواصلة أعماله كمنشأة مستمرة بناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. وفي حال استنتاج وجود شك مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق الخاص بنا. ومع ذلك، فقد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في أن يتوقف البنك عن مواصلة أعماله كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

ونقوم بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق الذي تم التخطيط له واكتشافات التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي قصور جوهري في الرقابة الداخلية التي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض عملية التدقيق التي قمنا بها. لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن البنك قد خالف أيا من أحكام قانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 أو أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015 أو النظام الأساسي للبنك بشكل يؤثر جوهريا على نتائج تشغيل البنك أو مركزه المالي كما في 31 ديسمبر 2018.

عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر

محمد المعتز
سجل مراقبي الحسابات رقم 281
الدوحة – قطر
10 فبراير 2019

برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
PRICEWATERHOUSECOOPERS - Qatar Branch
P. O. Box : 6689
Doha, State of Qatar

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر

	إيضاحات	2018	2017
الموجودات			
أرصدة لدى مصرف قطر المركزي		**24,382**	86,980
مبالغ مستحقة من البنوك	7	**1,948,119**	2,210,742
قروض وتمويلات مقدمة للعملاء	8	**5,315,143**	4,619,757
استثمارات في أوراق مالية	9	**1,532,107**	1,469,582
استثمارات في شركات زميلة وشركات تابعة	11	**26,955**	13,822
إستثمارات عقارية	12	**972,119**	954,662
ممتلكات ومعدات		**58,470**	47,999
موجودات أخرى	13	**121,248**	85,682
إجمالي الموجودات		**9,998,543**	9,489,226
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع العملاء	14أ	**58,095**	79,910
مخصصات	14ب	**168,988**	80,604
مطلوبات أخرى	15	**185,369**	176,102
إجمالي المطلوبات		**412,452**	336,616
حقوق الملكية			
رأس المال	16	**9,120,645**	8,520,645
احتياطي قانوني	16	**142,029**	135,242
احتياطي عام	16	**1,010**	1,010
احتياطي مخاطر	16	**159,454**	138,593
احتياطي القيمة العادلة		**142,349**	177,066
أرباح مدورة		**20,604**	180,054
إجمالي حقوق الملكية		**9,586,091**	9,152,610
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**9,998,543**	9,489,226

تم اعتماد هذه البيانات المالية والتصريح بإصدارها من قبل مجلس الإدارة في 10 فبراير 2019 ووقع عليها نيابة عنهم:

.....
سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة

.....
عبد العزيز بن ناصر آل خليفة
الرئيس التنفيذي

بيان الربح أو الخسارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

2017	**2018**	**إيضاحات**	
135,434	**150,599**	18	إيرادات فوائد
134,071	**169,248**		الأرباح من التمويل الإسلامي
269,505	**319,847**		**صافي إيرادات الفوائد والأرباح من التمويل الإسلامي**
159,549	**193,865**	19	إيرادات عمولات ورسوم
53,675	**53,022**	12	إيرادات الإيجارات
110,374	**26,888**	20	إيرادات من استثمارات في أوراق مالية
962	**3,331**		إيرادات تشغيلية أخرى
6,332	**3,090**		ربح من صرف العملة الأجنبية
600,397	**600,043**		**إجمالي الدخل**
(337,131)	**(422,790)**	21	تكاليف الموظفين وتكاليف أخرى
(7,671)	**(6,218)**		مصروفات الإيجارات
(29,695)	**(33,174)**		استهلاك
-	**(68)**	4(ج)1-3	صافي خسارة الانخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من البنوك
(28,849)	**236**	4(ج)1-3	صافي عكس/ (خسارة) الانخفاض في قيمة استثمار في أوراق مالية
(131,547)	**(33,183)**	4(ج)1-3	صافي خسارة الانخفاض في قيمة القروض والتمويلات المقدمة للعملاء
-	**(13,870)**	4(ج)1-3	صافي عكس انخفاض القيمة من التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع إلى مخاطر الائتمان
(37,627)	**(57,040)**		حصة في الخسائر وانخفاض قيمة الشركات الزميلة والشركات التابعة
27,877	**33,936**		**ربح السنة**

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

2017	**2018**	
27,877	**33,936**	**ربح السنة**
		الدخل الشامل الآخر للسنة
		البنود التي يتم تصنيفها أو قد يعاد تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة
(76,673)	**-**	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع (المعيار المحاسبي الدولي رقم 39)
(92,291)	**-**	صافي المبلغ المحول إلى الربح أو الخسارة
-	**(33,519)**	صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9)
		البنود التي لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة
-	**36,193**	صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9)
(168,964)	**2,674**	بنود الدخل/(الخسارة) الشامل الأخر للسنة
(141,087)	**36,610**	إجمالي الدخل/ (الخسارة) الشاملة للسنة

بيان التغيرات في حقوق الملكية
كما في 31 ديسمبر

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي المخاطر	احتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2018	**8,520,645**	**135,242**	**1,010**	**138,593**	**177,066**	**180,054**	**9,152,610**
تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (إيضاح 3-1(ج)(1))	-	-	-	-	**(37,156)**	**(165,738)**	**(202,894)**
الرصيد المعدل كما في 1 يناير 2018	**8,520,645**	**135,242**	**1,010**	**138,593**	**139,910**	**14,316**	**8,949,716**
مساهمة من الحكومة في رأس المال*	**600,000**	-	-	-	-	-	**600,000**
إجمالي الدخل الشامل للسنة							
ربح السنة	-	-	-	-	-	**33,936**	**33,936**
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	**2,674**	-	**2,674**
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	**2,674**	**33,936**	**36,610**
عكس خسارة الانخفاض في قيمة استثمارات الدين	-	-	-	-	**(235)**	-	**(235)**
محول إلى الاحتياطي القانوني	-	**6,787**	-	-	-	**(6,787)**	-
محول إلى احتياطي المخاطر	-	-	-	**20,861**	-	**(20,861)**	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**9,120,645**	**142,029**	**1,010**	**159,454**	**142,349**	**20,604**	**9,586,091**
الرصيد في 1 يناير 2017	7,320,645	129,667	1,010	123,643	346,030	172,702	8,093,697
مساهمة من الحكومة في رأس المال*	1,200,000	-	-	-	-	-	1,200,000
إجمالي الدخل الشامل للسنة							
ربح السنة	-	-	-	-	-	27,877	27,877
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	(168,964)	-	(168,964)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(168,964)	27,877	(141,087)
محول إلى الاحتياطي القانوني	-	5,575	-	-	-	(5,575)	-
محول إلى احتياطي المخاطر	-	-	-	14,950	-	(14,950)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	8,520,645	135,242	1,010	138,593	177,066	180,054	9,152,610

* استلم البنك خلال السنة مبلغ 600 مليون ريال قطري (2017: 1,200 مليون ريال قطري) من الحكومة كمساهمة رأسمالية في رأس المال المصرح به.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	إيضاحات	2018	2017
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		**33,936**	27,877
تعديلات على:			
صافي خسارة الانخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من البنوك	4(ج)1-3	**68**	-
صافي (عكس)/ خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات في أوراق مالية	4(ج)1-3	**(236)**	28,849
صافي خسارة الانخفاض في قيمة القروض والتمويلات للعملاء	4(ج)1-3	**33,183**	131,547
صافي خسارة الانخفاض في قيمة التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع لمخاطر الائتمان	4(ج)1-3	**13,870**	-
استهلاك		**33,174**	29,695
صافي ربح بيع إستثمارات	20	**-**	(92,291)
حصة الخسائر/ انخفاض القيمة في الشركات الزميلة والشركات التابعة		**57,040**	37,627
مخصص مكافآت نهاية الخدمة	14(ب)1	**26,772**	10,552
		197,807	173,856
التغير في القروض والتمويلات المقدمة للعملاء		**(881,301)**	(629,858)
التغير في الموجودات الأخرى		**(70,537)**	(37,461)
التغير في ودائع العملاء		**(21,815)**	(907)
التغير في المطلوبات الأخرى		**9,266**	7,466
		(766,580)	(486,904)
مدفوعات مكافآت نهاية الخدمة	14(ب)1	**(2,216)**	(3,296)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(768,796)**	(490,200)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
التغير في الودائع لأجل لدى البنوك		**220,000**	(652,164)
شراء استثمارات في أوراق مالية	9	**(291,083)**	(125,809)
متحصلات من استبعاد استثمارات في أوراق مالية	9	**231,232**	379,874
شراء شركات زميلة وشركات تابعة	11	**(35,200)**	(35,553)
إضافات للاستثمارات العقارية	12	**(42,236)**	(72,804)
استحواذ على ممتلكات ومعدات		**(18,866)**	(6,821)
صافي النقد الناتج من (المستخدم في) / الأنشطة الاستثمارية		**63,847**	(513,277)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويليّة			
متحصلات من مساهمة رأس المال	16	**600,000**	1,200,000
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		**600,000**	1,200,000
صافي (النقص) الزيادة في النقد وشبه النقد		**(104,949)**	196,523
النقد وشبه النقد في 1 يناير		**338,412**	141,889
النقد وشبه النقد في 31 ديسمبر	22	**233,463**	338,412

1 معلومات الشركات والأنشطة الرئيسية

تم تأسيس بنك قطر للتنمية ش.م.ق.م. ("بنك قطر للتنمية" أو "البنك") في دولة قطر كشركة مساهمة مقفلة بموجب سجل تجاري رقم 19299.

الهدف الرئيسي للبنك هو الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية لدولة قطر عن طريق توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجالات الصناعة والتعليم والصحة والزراعة والسياحة. كما يقوم البنك بتوفير التمويل الإسلامي من خلال العديد من طرق التمويل الإسلامي. ويتم تنفيذ هذه الأنشطة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، التي تتولى تحديدها لجنة الشريعة.

ويتولى البنك أيضا إدارة صرف قروض الإسكان الحكومية كجزء من أنشطته الائتمانية.

دخل قانون الشركات القطري رقم (11) لسنة 2015 ("قانون الشركات") حيز التنفيذ وتسري أحكامه على البنك اعتبارا من 16 يونيو 2015. وقد قام البنك بتعديل نظامه الأساسي لكي يتوافق مع قانون الشركات الجديد.

2 أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية مبينة أدناه.

تم تطبيق السياسات المحاسبية بشكل ثابت على جميع السنوات المعروضة، باستثناء التغيرات في السياسات المحاسبية المذكورة في الإيضاح 3-1أ.

تم إعداد البيانات المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولي وتماشيا مع أحكام تنظيمات مصرف قطر المركزي علاوة على متطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015 وتعديلاته.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأوراق المالية الاستثمارية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

(ج) عملة العرض والعملة الوظيفية

تم عرض هذه البيانات المالية بالريالات القطرية وهي العملة الوظيفية للبنك. وفيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال قطري.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

وبصفة خاصة، فإن المعلومات المتعلقة بالمجالات الهامة لتقدير حالات عدم التأكد والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها أكبر الأثر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية مبينة بالإيضاح 6.

3 أهم السياسات المحاسبية

1-3 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

(أ) المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة بواسطة البنك

تم تطبيق المعايير والتعديلات على المعايير من قبل البنك عند إعداد هذه البيانات المالية. لم ينتج عن تطبيق المعايير والتعديلات الواردة أدناه على المعايير أي تغييرات في صافي الربح أو حقوق الملكية المعلن عنها سابقًا، باستثناء التغييرات المذكورة في الإيضاح 3-1ج الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

المعايير

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" (1 يناير 2018) إيضاح (3-1ج).
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 "إيرادات من عقود مع العملاء" (1 يناير 2018). ويدخل المعيار الجديد مبدأ أساسيا يتمثل في وجوب الاعتراف بالإيرادات عند تحويل البضائع أو الخدمات للعميل بسعر المعاملة. ويجب الاعتراف بالمنتجات أو الخدمات المميزة التي تتضمن عدة بنود بشكل منفصل، ويجب تخصيص أي خصوم أو حسوم على سعر العقد إلى عناصر منفصلة بشكل عام. إن تأثير تغيير هذا المعيار غير جوهري على الأداء المالي للبنك والنتائج المسجلة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة سارية المفعول بالنسبة للفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 يناير 2018 والتي لم يتم تطبيقها بشكل مبكر

يسري عدد من المعايير وتعديلاتها والتفسيرات الجديدة بالنسبة للسنوات التي تبدأ بعد 1 يناير 2018، ولم يتم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية. وليس من المتوقع أن يكون لأي من تلك المعايير أو التعديلات أو التفسيرات غير المطبقة أي أثر جوهري على البيانات المالية للبنك، فيما عدا التالي:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16، "عقود الإيجار"، (ساري المفعول اعتباراً من 1 يناير 2019).

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 في يناير 2016. وسوف ينتج عنه الاعتراف بجميع الإيجارات بالميزانية العمومية وفقا للمستأجرين، لأنه تم استبعاد الفصل بين الإيجارات التشغيلية والتمويلية. وبموجب المعيار الجديد، يتم الاعتراف بالأصل (الحق في استخدام العين المؤجرة) والالتزام المالي لسداد الإيجارات. إن الاستثناء الوحيد هو الإيجارات قصيرة الأجل ومنخفضة القيمة.

وقد قام البنك بتقييم التأثير المتوقع من التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 على البيانات المالية كما هو موضح أدناه.

شكل البنك فريقًا للمشروع قام بمراجعة جميع ترتيبات الإيجارات الخاصة بالبنك خلال العام الماضي في ضوء قواعد محاسبة الإيجار الجديدة الواردة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16. وسوف يؤثر المعيار في المقام الأول على المحاسبة المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية للبنك.

1-3 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاح (تتمة)

وكما في تاريخ التقرير، فإن البنك لديه ارتباطات إيجارات تشغيلية غير قابلة للإلغاء بقيمة 109 مليون ريال قطري (الإيضاح 17). ومن بين هذه الارتباطات، فإن حوالي (لا شيء) ينسب إلى عقود إيجار قصيرة الأجل أو إلى عقود إيجار منخفضة القيمة.

بالنسبة لالتزامات الإيجار المتبقية، يتوقع البنك أن يعترف بموجودات حق الانتفاع بما يقارب 67.2 مليون ريال قطري في 1 يناير 2019 والتزامات الإيجار بقيمة 66.7 مليون ريال قطري (بعد تسويات المبالغ المدفوعة مقدما ومدفوعات الإيجار المتراكمة المعترف بها كما في 31 ديسمبر 2018). سيكون صافي الموجودات الإجمالي أعلى بنحو 0.5 مليون ريال قطري، وسوف يكون صافي الموجودات المتداولة أقل بمبلغ 5 مليون ريال قطري بسبب عرض جزء من المطلوبات كالتزام حالي.

يتوقع البنك أن ينخفض صافي الربح بحوالي 1 مليون ريال قطري لسنة 2019 نتيجة تطبيق القواعد الجديدة. ومن المتوقع أن تزيد الأرباح المعدلة قبل خصم الفوائد والاستهلاك وإطفاء الدين المستخدمة لقياس نتائج القطاع بمبلغ 6 مليون ريال قطري تقريبًا، حيث تم إدراج مدفوعات الإيجارات التشغيلية في الأرباح قبل خصم الفوائد والاستهلاك والإطفاء، ولكن يتم استبعاد إطفاء موجودات حق الانتفاع والفائدة على مطلوبات الإيجارات من هذا الإجراء.

سوف تزداد التدفقات النقدية التشغيلية وتنخفض التدفقات النقدية التمويلية بمبلغ يصل إلى حوالي 5 مليون ريال قطري حيث يتم تصنيف سداد جزء المبلغ الأصلي من مطلوبات الإيجار كتدفقات نقدية من أنشطة التمويل.

إن أنشطة البنك كمؤجر ليست مادية وبالتالي لا يتوقع البنك أي تأثير جوهري على البيانات المالية. ومع ذلك، فإن بعض الإفصاحات الإضافية ستكون مطلوبة بدءا من العام المقبل.

سيقوم البنك بتطبيق المعيار من تاريخ تطبيقه الإلزامي في 1 يناير 2019. ويعتزم البنك تطبيق منهج الانتقال المبسط ولن يقوم بتعديل المبالغ المقارنة للسنة قبل تاريخ التطبيق. سيتم قياس موجودات حق الانتفاع لإيجار الممتلكات في المرحلة الانتقالية كما لو كانت القواعد الجديدة مطبقة بشكل دائم. سيتم قياس جميع موجودات حق الانتفاع الأخرى بمبلغ التزامات الإيجار عند التطبيق (معدلة وفقا لأي مصروفات إيجار مدفوعة مقدما أو مستحقة).

لا توجد معايير أخرى والتي ليست سارية المفعول بعد والتي يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على المنشأة في فترات التقرير الحالية أو المستقبلية وعلى معاملاتها المستقبلية المتوقعة.

(ج) التغيرات في السياسات المحاسبية المرتبطة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 -الأدوات المالية

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الصادر من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولي في يوليو 2014، بتاريخ الانتقال المحدد في 1 يناير 2018 مما نتج عنه تغييرات في السياسات المحاسبية وتسويات للمبالغ المعترف بها سابقا في البيانات المالية الموحدة كما في وعن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. لم يقم البنك بتبني أي من متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في الفترات السابقة.

كما هو مسموح به وفقا للأحكام الانتقالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ولوائح مصرف قطر المركزي، اختار البنك عدم تعديل أرقام المقارنة. وتم الاعتراف بأي تسويات على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال ضمن الأرباح المدورة الافتتاحية والرصيد الافتتاحي لاحتياطي القيمة العادلة للفترة الحالية.

نتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تغييرات في السياسات المحاسبية الخاصة بتحديد وتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية والانخفاض في قيمة الموجودات المالية. كما يتولى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بشكل جوهري تعديل المعايير التي تتناول الأدوات المالية مثل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات".

موضح أدناه الإفصاحات الخاصة بأثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لدى البنك. تم توضيح المزيد من التفاصيل عن السياسات المحاسبية المرتبطة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في الفترة الحالية وذلك بالإيضاحات التالية.

(ج) التغيرات في السياسات المحاسبية المرتبطة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 -الأدوات المالية (تتمة)

1- أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9

تمثل الأثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما في 1 يناير 2018 في انخفاض الأرباح المدورة بمبلغ 165.7 مليون ريال قطري:

	أرباح مدورة	احتياطي القيمة العادلة
	ألف ريال قطري	*ألف ريال قطري*
الرصيد الختامي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (31 ديسمبر 2017)	**180,054**	**177,066**
التأثير على إعادة التصنيف وإعادة القياس		
الانخفاض في القيمة المعترف به سابقا بأوراق الاستثمار في حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**45,371**	**(45,371)**
التأثير على الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة		
مبالغ مستحقة من البنوك	**(205)**	**-**
استثمارات في أوراق مالية (الدين) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(8,215)**	**8,215**
قروض وتمويلات	**(152,732)**	**-**
ارتباطات القروض والضمانات المالية	**(49,957)**	**-**
التعديلات على الرصيد الافتتاحي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بتاريخ التطبيق الأولي في 1 يناير 2018	**(165,738)**	**(37,156)**
الرصيد كما في 1 يناير 2018	**14,316**	**139,910**

(ج) التغيرات في السياسات المحاسبية المرتبطة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 -الأدوات المالية (تتمة)

2- تصنيف وقياس الأدوات المالية

نفذ البنك تحليلا تفصيليا لنماذج أعماله الخاصة بإدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى تحليل خصائص تدفقاته النقدية. ويبين الجدول التالي تسوية فئات القياس الأصلية والقيم الدفترية للموجودات المالية وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 وفئات القياس الجديدة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما في 1 يناير 2018.

	التصنيف الأصلي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39	التصنيف الجديد وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	القيمة الدفترية الأصلية ألف ريال قطري	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9		
				إعادة القياس ألف ريال قطري	إعادة التصنيف ألف ريال قطري	القيمة الدفترية الجديدة ألف ريال قطري
الموجودات المالية						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	قروض و ذمم مدينة	التكلفة المطفأة	86,980	-	-	86,980
مبالغ مستحقة من البنوك	قروض و ذمم مدينة	التكلفة المطفأة	2,210,742	(205)	-	2,210,537
قروض وتمويلات مقدمة للعملاء	قروض و ذمم مدينة	التكلفة المطفأة	4,619,757	(152,732)	-	4,467,025
استثمارات في أوراق مالية – الدين	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,267,036	-	-	1,267,036
استثمارات في أوراق مالية - حقوق الملكية	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	177,825	-	-	177,825
استثمارات في أوراق مالية - الصناديق	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	24,721	-	-	24,721
فوائد مدينة مستحقة	قروض و ذمم مدينة	التكلفة المطفأة	58,686	-	-	58,686
موجودات أخرى	قروض و ذمم مدينة	التكلفة المطفأة	25,912	-	-	25,912
			8,471,659	(152,937)	-	8,318,722

*لا يشتمل الرصيد على خسائر الائتمان المتوقعة التي تتعلق بارتباطات القروض والضمانات المالية.

المطلوبات المالية
لم تطرأ أي تغييرات على تصنيف وقياس المطلوبات المالية.

3- خسائر الائتمان المتوقعة/ مخصصات الانخفاض في القيمة

يتولى الجدول التالي تعديل مخصص خسارة الانخفاض في القيمة الختامي للموجودات المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 كما في 31 ديسمبر 2017 إلى مخصص خسائر الائتمان المتوقعة الافتتاحي المحددة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما في 1 يناير 2018.

	31 ديسمبر 2017 ألف ريال قطري	إعادة القياس ألف ريال قطري	1 يناير 2018 ألف ريال قطري
مبالغ مستحقة من البنوك	-	205	**205**
قروض وتمويلات مقدمة للعملاء	546,189	152,732	**698,921**
استثمارات في أوراق مالية - الدين– القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	8,215	**8,215**
ارتباطات القروض والضمانات المالية	50,653	49,957	**100,610**
	596,842	211,109	**807,951**

(ج) التغيرات في السياسات المحاسبية المرتبطة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 -الأدوات المالية (تتمة)

4- التعرض والحركة في خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة/ مخصصات الانخفاض في القيمة

	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	متعثرة ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
التعرض الخاضع لخسائر الائتمان المتوقعة - كما في 31 ديسمبر 2018				
مبالغ مستحقة من البنوك	1,950,229	-	-	1,950,229
استثمارات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	969,021	304,891	-	1,273,912
موجودات تمويلية باستبعاد الرصيد لدى وزارة المالية	3,215,583	2,463,067	378,596	6,057,246
التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع لمخاطر الائتمان	441,001	119,702	94,706	655,409
	6,575,834	2,887,660	473,302	9,936,796
الرصيد الختامي لخسائر الائتمان المتوقعة - كما في 31 ديسمبر 2017 (بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39)				
مبالغ مستحقة من البنوك	-	-	-	-
استثمارات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-
موجودات تمويلية باستبعاد الرصيد لدى وزارة المالية	130,189	161,728	254,272	546,189
التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع لمخاطر الائتمان	-	-	50,653	50,653
	130,189	161,728	304,925	596,842
تأثير خسائر الائتمان المتوقعة على التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9				
مبالغ مستحقة من البنوك	205	-	-	205
استثمارات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	209	8,006	-	8,215
موجودات تمويلية باستبعاد الرصيد لدى وزارة المالية	(19,480)	172,212	-	152,732
التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع لمخاطر الائتمان	45,480	4,477	-	49,957
	26,414	184,695	-	211,109

	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	متعثرة ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
الرصيد الافتتاحي لخسائر الائتمان المتوقعة (تأثير اليوم الأول) - كما في 1 يناير 2018				
مبالغ مستحقة من البنوك	205	-	-	205
استثمارات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	209	8,006	-	8,215
موجودات تمويلية باستبعاد الرصيد لدى وزارة المالية	110,709	333,940	254,272	698,921
التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع لمخاطر الائتمان	45,480	4,477	50,653	100,610
	156,603	346,423	304,925	807,951

(ج) التغيرات في السياسات المحاسبية المرتبطة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 -الأدوات المالية (تتمة)

4- التعرض والحركة في خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	متعثرة ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
خسائر الائتمان المتوقعة المحملة للسنة (بالصافي)				
مبالغ مستحقة من البنوك	**68**	**-**	**-**	**68**
استثمارات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**38**	**(274)**	**-**	**(236)**
موجودات تمويلية	**(32,272)**	**1,919**	**63,536**	**33,183**
التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع لمخاطر الائتمان	**(7,837)**	**1,779**	**19,928**	**13,870**
	(40,003)	**3,424**	**83,464**	**46,885**
الرصيد الختامي -كما في 31 ديسمبر 2018				
مبالغ مستحقة من البنوك	**273**	**-**	**-**	**273**
استثمارات الدين المدرجة بالقيمة العادلة الدخل الشامل الآخر	**247**	**7,732**	**-**	**7,979**
موجودات تمويلية	**78,438**	**335,858**	**317,808**	**732,104**
التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع لمخاطر الائتمان	**37,643**	**6,257**	**70,581**	**114,481**
	116,601	**349,847**	**388,389**	**854,837**

5- التغيرات في السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام الجوهرية

التغيرات الرئيسية في سياسات البنك المحاسبية

فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية التي طرأت على السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. بما أن المعلومات المالية المقارنة لم يتم تعديلها، فإن السياسات المحاسبية فيما يتعلق بالأدوات المالية لفترات المقارنة تستند إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 وأنظمة مصرف قطر المركزي المعمول بها بحسب ما تم الإفصاح عنه في البيانات المالية المدققة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ثلاث فئات تصنيف رئيسية للموجودات المالية :المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يعتمد تصنيف الموجودات المالية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بشكل عام على نموذج الأعمال الذي تدار من خلاله الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية. ويحذف المعيار الفئات الحالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 والمتمثلة في المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والذمم المدينة والمتاحة للبيع.

يلغي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 39 المرتبط بفصل الأداة المالية المشتقة الضمنية من العقد الأساسي للأصل. ومع ذلك، لا يزال يتعين على المنشآت فصل المشتقات المالية الضمنية في المطلوبات المالية في حال عدم ارتباطها بشكل وثيق بالعقد الأساسي.

يحتفظ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 فيما يخص تصنيف المطلوبات المالية باستثناء معالجة الأرباح والخسائر الائتمانية الخاصة بالبنك والتي تنشأ عندما يختار البنك قياس المطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ويتم الاعتراف بهذه الأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر. ولايزال هناك فئتان لقياس المطلوبات المالية: بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 بالنموذج المستقبلي "لخسائر الائتمان المتوقعة". ينطبق نموذج الانخفاض الجديد أيضًا على بعض ارتباطات القروض وعقود الضمان المالي ولكنه لا ينطبق على استثمارات حقوق الملكية. ووفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان في وقت أبكر وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

(ج) التغيرات في السياسات المحاسبية المرتبطة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 -الأدوات المالية (تتمة)

5- التغيرات في السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام الشخصية الجوهرية (تتمة)

مبين أدناه التغييرات الرئيسية في السياسة المحاسبية للبنك فيما يتعلق بالانخفاض في قيمة الموجودات المالية:

يقوم البنك بتطبيق منهج مكون من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة من الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تنتقل الموجودات من خلال المراحل الثلاث التالية بناء على التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف الأولي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرا
المرحلة الأولى تتضمن الموجودات المالية عند الاعتراف الأولي والتي لم تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تتمتع بمخاطر ائتمان متدنية (1) سندات سيادية محلية تحمل تصنيفًا ائتمانيًا (Aaa) أو (Aa) وتحمل وزنا ائتمانيا (صفرا) وفقًا لتعليمات كفاية رأس المال لمصرف قطر المركزي و2) أدوات الدين ذات التصنيف الخارجي (Aaa) أو (Aa) و3) موجودات مالية أخرى قد يصنفها البنك على هذا النحو بعد الحصول على خطاب من مصرف قطر المركزي بعدم الاعتراض) في تاريخ التقرير. وبالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً وتحتسب الفائدة على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات (أي دون خصم لمخصص الائتمان). وتكون خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً ناتجة عن أحداث التعثر في السداد المحتمل وقوعها خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. وليس من المتوقع حدوث عجز نقدي على مدار فترة 12 شهراً غير أن خسارة الائتمان بكاملها على الأصل موزونة على أساس احتمال حدوث خسارة خلال فترة 12 شهراً المقبلة.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الدين -غير منخفضة القيمة الائتمانية
المرحلة 2 تتضمن الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. وبالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الدين ولكن يستمر حساب إيرادات الفائدة على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل. وتعد خسائر الائتمان المتوقعة هي المتوسط المرجح لخسائر الائتمان مع إدراج احتمالية عدم الانتظام على مدار العمر باعتباره الوزن.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الدين -منخفضة القيمة الائتمانية
المرحلة 3 تتضمن الموجودات المالية التي لديها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقارير المالية وفقًا للمؤشرات المحددة في تعليمات مصرف قطر المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الدين وتعالج بالفوائد المحسوبة عليها، وفقًا لتعليمات المصرف. وعند تحويل الموجودات المالية من المرحلة 2 إلى المرحلة 3، يجب ألا تقل النسبة المئوية للمخصص لهذه الموجودات عن النسبة المئوية للمخصص الذي يتم تكوينه قبل التحول.

إن متطلبات محاسبة التحوط الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لن يكون لها تأثير على البنك إذ أنه لا يحتفظ بأدوات تحوط.

التغيرات الرئيسية للتقديرات والأحكام الشخصية الجوهرية

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

تقييم نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي هي دفعات مقصورة على أصل الدين والفائدة على أصل المبلغ المستحق.

انخفاض قيمة الأدوات المالية
تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

(ج) التغيرات في السياسات المحاسبية المرتبطة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 -الأدوات المالية (تتمة)

5- التغيرات في السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام الشخصية الجوهرية (تتمة)

المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الانخفاض في القيمة

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان
عند تحديد ما إذا كانت مخاطر عدم الانتظام بالنسبة لأداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتوفرة بدون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، استنادا إلى الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الائتمان من قبل أحد الخبراء بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، يتم مراعاة المعايير التالية:

1- إعادة هيكلة التسهيلات بسبب الصعوبات المالية
2- تسهيلات متأخرة السداد بـ 60 يوما كما في تاريخ التقرير

درجات مخاطر الائتمان
يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر عدم الانتظام. تتفاوت هذه العوامل تبعا لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المقترض. تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

إنشاء هيكل أجل لاحتمالية عدم الانتظام

يستخدم البنك نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها ويضع تقديرات لاحتمالية عدم الانتظام من التعرض وكيفية توقع تغيرها نتيجة مرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات عدم الانتظام والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية، عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تعرض فيها البنك للمخاطر.

6- التغييرات في أهداف وسياسات البنك من إدارة المخاطر المالية

1) قياس مخاطر الائتمان

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر يعد أمرًا معقدًا ويتطلب استخدام النماذج، وذلك نظرًا لتفاوت التعرض وفقا للتغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. يستتبع تقييم مخاطر الائتمان من محفظة الموجودات مزيدا من التقديرات لاحتمال حدوث عدم الانتظام لنسب الخسارة المرتبطة بها ولارتباطات عدم الانتظام بين الأطراف المقابلة. ويقيس البنك مخاطر الائتمان باستخدام احتمالية عدم الانتظام والتعرض عند عدم الانتظام والخسارة بافتراض عدم الانتظام. وهذا على غرار المنهج المستخدم لأغراض قياس خسارة الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما هو مبين تفصيليا في الإيضاح 4-2.

2) تصنيف مخاطر الائتمان

يستخدم البنك تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية التي تعكس تقييمه لاحتمالية عدم انتظام الأطراف المقابلة كل على حدة. ويستخدم البنك نماذج تقييم داخلية مصممة وفقًا لمختلف فئات الأطراف المقابلة. ويتم معايرة درجات الائتمان في حالة زيادة مخاطر عدم الانتظام بشكل مضاعف عند كل درجة مخاطر أعلى.

3) تقييم جودة الائتمان

بموجب تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، قام البنك بتحديد معدل التصنيف الائتماني الداخلي الخاص به وفقًا لمعدل تصنيف وكالة موديز، ويقدم الجدول أدناه تحليلاً للأطراف المقابلة حسب درجات التصنيف والجودة الائتمانية للمخاطر الائتمانية للبنك كما في 31 ديسمبر 2018:

(ج) التغيرات في السياسات المحاسبية المرتبطة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 -الأدوات المالية (تتمة)

6- التغييرات في أهداف وسياسات البنك من إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3) تقييم جودة الائتمان (تتمة)

درجة التصنيف	قروض وتمويلات مقدمة للعملاء	استثمارات في أوراق مالية (الدين)	ارتباطات القروض والضمانات المالية	مبالغ مستحقة من البنوك وموجودات مالية أخرى*	الإجمالي
AAA إلى AA-	1,293,597	815,034	-	490,449	2,599,080
A+ إلى A-	-	244,116	-	1,457,670	1,701,786
BB+ إلى B-	-	214,763	-	-	214,763
غير مصنفة	4,021,546	-	3,784,535	130,277	7,936,358
الإجمالي	**5,315,143**	**1,273,913**	**3,784,535**	**2,078,396**	**12,451,987**

** تتضمن الموجودات المالية الأخرى الأرصدة لدى مصرف قطر المركزي والموجودات الأخرى التي تخضع لمخاطر الائتمان.*

2-3 ملخص أهم السياسات المحاسبية

أساس التوحيد

(أ) اندماجات الأعمال

يتم استخدام طريقة الاستحواذ للمحاسبة عن جميع عمليات دمج الأعمال، بغض النظر عما إذا تم شراء أدوات حقوق ملكية أو موجودات أخرى. يتكون المقابل المحول مقابل الاستحواذ على شركة تابعة على ما يلي:

- القيم العادلة للموجودات المحولة
- المطلوبات التي يتكبدها المالكون السابقون للأعمال المستحوذ عليها
- حصص حقوق الملكية المصدرة من قبل البنك
- القيمة العادلة لأي أصل أو التزام ناتج عن ترتيب مالي محتمل، و
- القيمة العادلة لأي حصص حقوق ملكية سابقة في الشركة التابعة.

ويتم قياس الموجودات المستحوذ عليها القابلة للتحديد والمطلوبات المتكبدة أو المطلوبات المحتملة المفترضة في دمج الأعمال، مع بعض الاستثناءات المحدودة، مبدئيا بالقيم العادلة في تاريخ الاستحواذ. ويعترف البنك بأي حصص غير مسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها على أساس كل عملية استحواذ على حده، سواء بالقيمة العادلة أو بحصة الأسهم غير المسيطرة التناسبية من المبالغ المعترف بها لصافي الموجودات القابلة للتحديد في المنشأة المستحوذ عليها.

ويتم تسجيل كافة التكاليف المرتبطة بالاستحواذ عند تكبدها.

فائض

- المقابل المحول،
- قيمة الحصص غير المسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها، و
- القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ لأي حصص حقوق ملكية سابقة في المنشأة المستحوذ عليها عن القيمة العادلة لصافي الموجودات المالية القابلة للتحديد المستحوذ عليها تقيد كشهرة. إذا كانت تلك المبالغ أقل من القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد في المنشأة المستحوذ عليها، يتم الاعتراف بالفرق مباشرة في حساب الربح أو الخسارة على أساس صفقة الشراء.

2-3 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أساس التوحيد (تتمة)

عندما يتم تأجيل تسوية أي جزء من المقابل النقدي، يتم خصم المبالغ المستحقة في المستقبل إلى قيمتها الحالية كما في تاريخ التحويل. معدل الخصم المستخدم هو معدل الاقتراض الإضافي للمنشأة، وهو المعدل الذي يمكن من خلاله الحصول على قرض مماثل من ممول مستقل بموجب شروط وأحكام قابلة للمقارنة.

يتم تصنيف المقابل المحتمل إما كحقوق ملكية أو مطلوبات مالية. يُعاد قياس المبالغ المصنفة على أنها مطلوبات مالية لاحقاً بالقيمة العادلة مع تغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة.

إذا تحقق دمج الأعمال على مراحل، فإن القيمة الدفترية في تاريخ الاستحواذ لحصة الملكية المحتفظ بها سابقا يعاد قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. وأي أرباح أو خسائر ناشئة من إعادة القياس يتم الاعتراف بها ضمن الربح أو الخسارة.

(ب) الشركات التابعة

يوضح الجدول التالي الشركات التابعة للبنك التي تمثل أقل من 0.5% من إجمالي الموجودات و/ أو النتائج التشغيلية للبنك خلال السنة الحالية أو السابقة التي لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية. تُقاس الشركات التابعة للبنك بالتكلفة.

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	النسبة المئوية للمساهمة الفعلية للبنك	
		2018	2017
يلو سيرفسز ذ.م.م.	قطر	**%100**	%100
شركة يلو للتطوير الترفيهي ذ.م.م.	قطر	**%100**	%100
مركز حاضنة قطر للأعمال	قطر	**%100**	%100
مركز بداية ذ.م.م.*	قطر	**%50**	%50

إن إجمالي موجودات الشركات التابعة المذكورة أعلاه غير مادية بالنسبة لموجودات البنك (أقل من 0.27% من إجمالي الموجودات و/ أو النتائج التشغيلية للبنك خلال الفترات الحالية أو السابقة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

(ج) الاستثمارات في منشآت أخرى

اسم المنشأة	بلد التأسيس	النسبة المئوية للمساهمة الفعلية للبنك	
		2018	2017
إعلان قطر ذ.م.م	قطر	**%100**	%100

لا يتم توحيد الشركة في دفاتر البنك وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 "البيانات المالية الموحدة"، حيث أن وزارة المالية لها الحق في تغيير المالك دون إبداء أي أسباب بموجب كتاب الوزارة المؤرخ في 19 أكتوبر 2014.

2-3 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أساس التوحيد (تتمة)

(د) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي الشركات التي يمتلك البنك نفوذا هاما عليها ولكن دون أي سيطرة عليها، علما بأن البنك يحتفظ بمساهمة تتراوح ما بين 20% إلى 50% من الأسهم التي لها حقوق التصويت. تحتسب الاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية المحاسبية. ووفقا لطريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار مبدئيا بالتكلفة، ويتم زيادة أو خفض القيمة الدفترية للاعتراف بحصة المستثمر من الربح أو الخسارة في الشركة المستثمر بها بعد تاريخ الاستحواذ. وتشمل استثمارات البنك في الشركات الزميلة الشهرة المحددة عند الاستحواذ.

إذا انخفضت حصة الملكية في أي شركة زميلة مع الاحتفاظ بتأثير جوهري عليها، يتم إعادة تصنيف حصة تناسبية فقط للمبالغ التي تم الاعتراف بها مسبقا في بنود الدخل الشامل الأخرى إلى الربح أو الخسارة وفقا للحالة.

تظهر حصة البنك من الربح أو الخسارة في الشركات الزميلة بعد الاستحواذ في بيان الربح أو الخسارة، ويتم الاعتراف بحصتها من الحركات بعد الاستحواذ في بنود الدخل الشامل الأخرى في بيان الدخل الشامل مع إجراء التعديلات المناسبة للقيمة الدفترية للاستثمار.

وعندما تتساوى أو تتعدى حصة البنك من خسائر الشركات الزميلة نسبة ملكيته فيها، بما في ذلك أي مديونيات أخرى غير مضمونة، فإن البنك لا يعترف بأي خسائر أخرى، إلا إذا ترتب عليها أي التزامات قانونية أو أي مدفوعات يتم سدادها نيابة عن الشركة الزميلة.

يقوم البنك في تاريخ كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت. وفي حالة انخفاض قيمة الاستثمار، يقوم البنك بحساب قيمة الانخفاض باعتباره الفرق بين قيمة الشركة الزميلة القابلة للاسترداد وقيمتها الدفترية ويعترف بالقيمة في بيان الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر من معاملات البيع والشراء بين البنك وشركاته الزميلة في البيانات المالية للبنك فقط بقدر حصص المستثمر من غير ذوي العلاقة في الشركات الزميلة. يتم استبعاد الخسائر غير المتحققة ما لم توفر المعاملة دليلا على انخفاض قيمة الأصل الذي تم تحويله. لقد تم تعديل السياسات المحاسبية للشركات الزميلة عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل البنك.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة من الاستثمارات في شركات زميلة في بيان الربح أو الخسارة.

(هـ) ترتيبات مشتركة

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 على جميع الترتيبات المشتركة. وبموجب هذا المعيار، يتم تصنيف الترتيبات المشتركة باعتبارها إما عمليات مشتركة أو مشاريع مشتركة استنادا إلى الحقوق والتعهدات التعاقدية لكل مستثمر.

تقاس المشاريع المشتركة باستخدام طريقة محاسبة حقوق الملكية، وبموجب هذه الطريقة يتم الاعتراف بالحصص في المشاريع المشتركة مبدئيا بالتكلفة ويتم تعديلها لاحقا بحيث يتم الاعتراف بحصة البنك في أرباح أو خسائر ما بعد الاستحواذ والحركة في بنود الدخل الشامل الأخرى.

عندما تكون حصة البنك في خسائر مشروع مشترك مساوية أو زائدة عن حصصه في المشاريع المشتركة (التي تشمل حصصا طويلة الأجل والتي تشكّل، في جوهرها، جزءاً من صافي استثمارات البنك في المشاريع المشتركة)، لا يحتسب البنك خسائر إضافية إلا إذا تكبد التزامات أو سدد دفعات نيابة عن المشروع المشترك.

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة من المعاملات التي تتم بين البنك ومشاريعه المشتركة إلى مقدار حصة البنك في المشاريع المشتركة. يتم استبعاد الخسائر غير المتحققة ما لم توفر المعاملة دليلا على انخفاض قيمة الأصل الذي تم تحويله. لقد تم تعديل السياسات المحاسبية للمشاريع المشتركة عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل البنك.

2-3 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأرصدة والمعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل معاملات العملات الأجنبية، وهي المعاملات المقومة أو التي يتطلب تسويتها بعملة أجنبية، إلى العملة الوظيفية للعمليات باستخدام أسعار الصرف الفورية السائدة بتاريخ كل معاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة.

يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية الفترة للموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية في بيان الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية والمطلوبات المالية

طرق القياس

التكلفة المطفأة ومعدل الفائدة الفعلي

التكلفة المطفأة لأصل أو التزام مالي هي المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي به، مطروحا منه دفعات أصل المبلغ ومضافا إليه أو مطروحا منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين المبلغ المعترف به مبدئيا ومبلغ الاستحقاق، وبالنسبة للموجودات المالية، المبلغ المعدل وفقا لأي مخصص خسارة.

"معدل الفائدة الفعلي" هو المعدل الذي يخصم بشكل دقيق المدفوعات النقدية والمقبوضات المستقبلية التقديرية على مدار العمر المتوقع للأصل أو الالتزام المالي إلى القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي (أي: تكلفته المطفأة قبل أي مخصص لانخفاض القيمة) أو إلى التكلفة المطفأة للالتزام المالي. لا يضع هذا الحساب في الحسبان خسائر الائتمان المتوقعة ويتضمن تكاليف المعاملة وأقساط التأمين أو الخصومات والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، مثل رسوم الإصدار. بالنسبة للموجودات المالية المشتراة أو المنشأة بقيمة ائتمانية منخفضة -الموجودات ذات الائتمان المنخفض (انظر التعريف في الإيضاح 4-2) عند الاعتراف الأولي - يقوم البنك باحتساب معدل الفائدة الفعلي المعدل وفقا للائتمان، والذي يتم حسابه على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي بدلاً من قيمته الدفترية الإجمالية وتتضمن تأثير خسائر الائتمان المتوقعة في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عندما يقوم البنك بمراجعة تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية لتعكس التقديرات الجديدة المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم إثبات أي تغييرات في الربح أو الخسارة.

إيرادات الفوائد

يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية، باستثناء:

(أ) الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة بقيمة ائتمانية منخفضة، والتي يطبق بالنسبة لها معدل الفائدة الفعلي المعدل وفقا للائتمان على التكلفة المطفأة للأصل المالي.
(ب) الموجودات المالية غير المشتراة أو المنشأة بقيمة ائتمانية منخفضة ولكنها أصبحت فيما بعد منخفضة القيمة الائتمانية (أو "المرحلة 3")، والتي يتم بالنسبة لها حساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على تكلفتها المطفأة (أي: صافي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة).

2-3 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

الاعتراف الأولي والقياس

يتم الاعتراف بجميع الموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع الاعتيادية للموجودات المالية بتاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل.

عند الاعتراف الأولي، يقوم البنك بقياس الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة مضافا إليها أو مطروحا منها، في حالة الأصل المالي أو الالتزام المالي غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، تكاليف المعاملة المتزايدة والمنسوبة مباشرة إلى حيازة أو إصدار الموجودات المالية أو المطلوبات المالية، مثل الرسوم والعمولات. ويتم إدراج تكاليف المعاملة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمصروفات في الربح أو الخسارة. ومباشرة بعد الاعتراف الأولي، يتم الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، كما هو مبين بالإيضاح 3-1-2، والتي ينتج عنها تكبد خسارة محاسبية والتي يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة عندما ينشأ أصل جديد.

عندما تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية عن سعر المعاملة عند الاعتراف الأولي، فإن المنشأة تعترف بالفرق على النحو التالي:

(أ) عندما يتم إثبات القيمة العادلة بواسطة سعر محدد في سوق نشطة لأصل أو التزام متماثل (أي: مدخلات المستوى 1) أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم البيانات فقط من الأسواق والقابلة للملاحظة، يتم الاعتراف بالفرق على أنه ربح أو خسارة.

(ب) في جميع الحالات الأخرى، يتم تأجيل الفرق ويتم تحديد توقيت الاعتراف بالربح أو الخسارة المؤجلة يوما واحدا بشكل فردي. ويتم إما إطفاؤها على مدى عمر الأداة ، أو يتم تأجيلها حتى يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات السوق القابلة للملاحظة، أو يتم تحقيقها من خلال التسوية.

الموجودات المالية

(1) *التصنيف والقياس اللاحق*

اعتبارا من 1 يناير 2018، قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وقام بتصنيف موجوداته المالية في فئات القياس التالية:

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ أو
- التكلفة المطفأة.

متطلبات تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية موضحة أدناه:

أدوات الدين

أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تفي بتعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر جهة الإصدار، مثل القروض والسندات الحكومية وأرصدة الشركات والذمم المدينة التجارية المشتراة من العملاء في ترتيبات شراء وخصم الديون دون الرجوع عليهم.

يعتمد التصنيف والقياس اللاحق لأدوات الدين على:

(1) نموذج أعمال البنك لإدارة الأصل؛ و
(2) خصائص التدفقات النقدية للأصل.

2-3 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

بناءً على هذه العوامل، يصنف البنك أدوات الدين الخاصة به إلى إحدى فئات القياس الثلاث التالية:

- التكلفة المطفأة: يتم قياس الموجودات المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حيث تمثل هذه التدفقات النقدية المدفوعات المقصورة على أصل الدين والفائدة، والتي لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وذلك بالتكلفة المطفأة. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات وفقا لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة والمعترف به. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "فوائد وإيرادات مماثلة" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يتم قياس الموجودات المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات، حيث تتمثل التدفقات النقدية للموجودات في المدفوعات المقصورة على أصل الدين والفائدة، والتي لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم الحصول على الحركة في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء الاعتراف بأرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، على التكلفة المطفأة للأداة والتي يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة. وعند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يعاد تصنيف الربح التراكمي أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وذلك من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة، ويتم الاعتراف بها في "إيرادات صافي الاستثمار". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "إيرادات الفوائد" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: إن الموجودات التي لا تلبي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. والربح أو الخسارة من استثمار الدين، الذي يتم قياسه لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والذي لا يعتبر جزءاً من علاقة التحوط، يتم الاعتراف به في الربح أو الخسارة ويتم عرضه في بيان الربح أو الخسارة ضمن "صافي إيرادات المتاجرة" في الفترة التي ينشأ فيها، ما لم ينشأ من أدوات الدين التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة أو التي يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة، وفي هذه الحالة يتم عرضها بشكل منفصل في "صافي إيرادات الاستثمار". يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "إيرادات التمويل" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

نموذج العمل: يعكس نموذج العمل كيفية إدارة البنك للموجودات من أجل تكوين التدفقات النقدية. أي ما إذا كان هدف البنك هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي من ذلك (على سبيل المثال، يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج العمل "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تشتمل العوامل التي ينظر فيها البنك عند تحديد نموذج العمل لمجموعة من الموجودات على الخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات وكيفية تقييم أداء الأصل وإبلاغه إلى موظفي الإدارة العليا وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية تعويض المدراء. على سبيل المثال، نموذج العمل لدى البنك بالنسبة للقروض والتمويلات لدفتر العملاء هو فقط لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. ومثال آخر على ذلك هو الاستثمار في سندات الدين، والذي يتم الاحتفاظ به من قبل البنك كجزء من إدارة السيولة ويتم تصنيفها بشكل عام ضمن نموذج الموجودات المحتفظ بها للتحصيل والبيع.

المدفوعات المقصورة على أصل الدين والفائدة: عندما يكون نموذج العمل هو الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل المدفوعات المقصورة على أصل الدين والفائدة ("اختبار المدفوعات المقصورة على أصل الدين والفائدة). عند إجراء هذا التقييم، يقوم البنك بالنظر فيما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع ترتيبات الإقراض الأساسية، أي أن الفائدة تشمل فقط دراسة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح الذي يتماشى مع ترتيب الإقراض الأساسي. في حال أدخلت الشروط التعاقدية التعرض للمخاطر أو التقلبات التي لا تتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي، فإن الأصل المالي ذا الصلة يتم تصنيفه وقياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تؤخذ الموجودات المالية ذات المشتقات الضمنية في الاعتبار في مجملها عند تحديد ما إذا كانت تدفقاتها النقدية هي فقط المدفوعات المقصورة على أصل الدين والفائدة.

يعيد البنك تصنيف استثمارات الدين عندما وفقط عندما يتغير نموذج أعماله لإدارة هذه الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير. ومن المتوقع أن تكون هذه التغييرات غير متكررة بشكل كبير ولم يحدث أي منها خلال هذه الفترة.

خيار القيمة العادلة للموجودات المالية

كما يجوز للبنك تصنيف أي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بصورة غير قابلة للإلغاء إذا أدى ذلك بشكل جوهري إلى خفض أو استبعاد عدم التطابق الذي يحدث نتيجة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها على أسس مختلفة.

2-3 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر جهة الإصدار؛ أي الأدوات التي لا تحتوي على التزام تعاقدي بالدفع، والتي تثبت وجود فائدة متبقية في صافي موجودات جهة الإصدار. والأمثلة على أدوات حقوق الملكية تشمل الأسهم العادية الأساسية.

يقيس البنك فيما بعد جميع استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، باستثناء الحالات التي تكون فيها إدارة البنك قد اختارت، عند الاعتراف الأولي، تصنيف استثمار حقوق الملكية بصورة غير قابلة للإلغاء بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تتمثل سياسة البنك في تصنيف استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يتم الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض أخرى غير تكوين عوائد من الاستثمار. عند استخدام هذا الخيار، يتم الاعتراف بأرباح وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ولا يعاد تصنيفها لاحقا، بما في ذلك عند استبعادها، في الربح أو الخسارة. إن توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائدًا على هذه الاستثمارات، يستمر الاعتراف بها في الربح أو الخسارة كإيرادات من الاستثمار في أوراق مالية عندما يتم إثبات حق البنك في استلام الدفعات.

(2) انخفاض القيمة

يقوم البنك بتقييم خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالتعرض الناشئ من ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية. يعترف البنك بمخصص خسارة لمثل هذه الخسائر في تاريخ كل تقرير. يعكس قياس خسائر الائتمان المتوقعة:

- قيمة غير متحيزة ومرجحة الاحتمال والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة؛
- القيمة الزمنية للنقود؛ و
- المعلومات المعقولة والقابلة للدعم والتي تتوفر بدون تكلفة أو مجهود غير مبرر في تاريخ الإبلاغ عن الأحداث الماضية والظروف الحالية والتوقعات الخاصة بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

يقدم الإيضاح 4-2 المزيد من التفاصيل عن كيفية قياس مخصص خسارة الائتمان المتوقعة.

(3) تعديل القروض

يقوم البنك أحيانًا بإعادة التفاوض بشأن التدفقات النقدية التعاقدية للقروض أو تعديلها. عندما يحدث ذلك، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الشروط الجديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط الأصلية. يقوم البنك بذلك عن طريق دراسة العوامل التالية من بين أمور أخرى:

- إذا كان المقترض يواجه صعوبات مالية، دراسة ما إذا كان التعديل يعمل فقط على خفض التدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقترض قادراً على سدادها.
- دراسة ما إذا كان قد تم إدخال أي شروط جديدة جوهرية، مثل ربح السهم/ العائد القائم على حقوق الملكية والذي يؤثر بشكل جوهري على طبيعة مخاطر القرض.
- تمديد جوهري لأجل القرض عندما لا يكون المقترض يواجه صعوبة مالية.
- التغيير الجوهري في سعر الفائدة.
- التغير في العملة التي يتم بها تقويم القرض.
- إدراج ضمان أو تأمين أو تعزيزات ائتمانية تؤثر بشكل جوهري على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض.

إذا كانت الشروط مختلفة بشكل جوهري، يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي الأصلي والاعتراف بالأصل "الجديد" بالقيمة العادلة ويعيد احتساب معدل فائدة فعلي جديد للأصل. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض هو تاريخ الاعتراف الأولي لأغراض احتساب الانخفاض في القيمة، بما في ذلك لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. ومع ذلك، يقوم البنك أيضًا بتقييم ما إذا كان الأصل المالي الجديد المعترف به يعتبر منخفض القيمة الائتمانية عند الاعتراف الأولي، خاصة في الظروف التي كان فيها إعادة التفاوض هو عدم قدرة المدين على سداد الدفعات المتفق عليها أصلا. يتم الاعتراف بالفروق في القيمة الدفترية في الربح أو الخسارة كربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف.

إذا لم تختلف الشروط بشكل جوهري، فإن إعادة التفاوض أو التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف، ويقوم البنك بإعادة احتساب القيمة الدفترية الإجمالية بناء على التدفقات النقدية المعدلة للأصل المالي ويعترف بربح أو خسارة التعديل في الربح أو الخسارة. يتم إعادة احتساب القيمة الدفترية الإجمالية بخصم التدفقات النقدية المعدلة بسعر الفائدة الأصلي (أو معدل الفائدة الفعلي المعدل وفقا للائتمان للموجودات المالية المشتراة أو المنشأة بقيمة ائتمانية منخفضة).

2-3 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

(4) إلغاء الاعتراف بخلاف التعديل

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، أو جزء منها، عندما تنقضي الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات، أو عندما يتم تحويلها وإما (1) يقوم البنك بتحويل جميع مخاطر ومزايا الملكية إلى حد كبير، أو (2) لا يقوم البنك بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية بشكل كبير ولم يحتفظ البنك بالسيطرة.

يدخل البنك في معاملات يحتفظ فيها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات ولكنه يتحمل التزامًا تعاقديًا بسداد تلك التدفقات النقدية إلى منشآت أخرى وتحويل جميع المخاطر والمزايا بشكل جوهري. يتم احتساب هذه المعاملات على أنها تحويلات "ترتيب مرور" مما يؤدي إلى إلغاء الاعتراف إذا كان البنك:

(1) ليس لديه التزام لسداد المدفوعات ما لم يحصل المبالغ المعادلة من الموجودات؛
(2) محظور عليه بيع أو رهن الموجودات؛ و
(3) لديه التزام بتحويل أي نقد يقوم بتحصيله من الموجودات دون تأخير مادي.

لا يتم إلغاء الاعتراف بالضمانات (الأسهم والسندات) التي يقدمها البنك بموجب اتفاقيات إعادة الشراء الاعتيادية ومعاملات إقراض الأوراق المالية والاقتراض لأن البنك يحتفظ بشكل أساسي بكافة المخاطر والمزايا على أساس سعر إعادة الشراء المحدد مسبقًا، وبالتالي فإن معايير إلغاء الاعتراف لم يتم الوفاء بها.

مطلوبات مالية

(1) التصنيف والقياس اللاحق

في كل من الفترة الحالية والسابقة، يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها مقاسة لاحقا بالتكلفة المطفأة، باستثناء:

- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم تطبيق هذا التصنيف على المشتقات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة (مثل المراكز القصيرة في المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة) والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة على هذا النحو عند الاعتراف الأولي. يتم عرض الأرباح أو الخسائر على المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بشكل جزئي في الدخل الشامل الآخر (مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي يرجع إلى التغيرات في مخاطر الإئتمان لتلك المطلوبات، والتي يتم تحديدها باعتبارها المبلغ الذي لا يعزى إلى التغيرات في ظروف السوق التي تؤدي إلى مخاطر السوق) والربح أو الخسارة بشكل جزئي (المبلغ المتبقي من التغيير في القيمة العادلة للالتزام). هذا ما لم يكن مثل هذا العرض من شأنه خلق، أو التوسع في، عدم التطابق المحاسبي، وفي هذه الحالة يتم عرض الأرباح والخسائر التي تعزى إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام في الربح أو الخسارة؛
- المطلوبات المالية الناشئة عن تحويل الموجودات المالية غير المؤهلة لإلغاء الاعتراف، حيث يتم الاعتراف بالالتزام المالي للمقابل المستلم للتحويل. وفي الفترات اللاحقة، يعترف البنك بأي مصروف يتم تكبده على المطلوبات المالية؛ و
- عقود الضمانات المالية وارتباطات القروض (انظر الإيضاح أدناه).

(2) إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إطفاؤها (أي: عند تنفيذ أو إلغاء أو انقضاء الالتزام الوارد بالعقد).

يتم المحاسبة عن المبادلة بين البنك والمقرضين الأصليين لأدوات الدين بشروط مختلفة اختلافاً جوهرياً كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية والاعتراف بمطلوبات مالية جديدة، وبالمثل يتم المحاسبة عن التعديلات الجوهرية في شروط المطلوبات المالية الحالية (سواء كانت مرتبطة بالصعوبات المالية للمدينين أو لم تكن) كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية والاعتراف بمطلوبات مالية جديدة.

يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية المطفأة أو المحولة إلى طرف آخر و المقابل المدفوع الذي يشمل أي أصول غير نقدية محولة أو إلتزامات متحملة في بيان الربح أو الخسارة.

2-3 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

عقود الضمانات المالية وارتباطات القروض

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي تتطلب من جهة إصدارها أن تسدد مدفوعات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تكبدها بسبب عدم وفاء مدين في سداد الدفعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن العملاء وذلك لضمان القروض وأرصدة السحب على المكشوف وسواها من التسهيلات البنكية الأخرى.

يتم قياس عقود الضمانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقًا:
- بقيمة مخصص الخسارة (المحتسب وفقا للإيضاح 4-2)؛ أو
- العلاوة المستلمة عند الاعتراف الأولي ناقصًا الدخل المعترف به وفقًا لمبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15، أيهما أعلى.

يتم قياس ارتباطات القروض المقدمة من البنك كمبلغ مخصص الخسارة (محسوب كما هو مبين بالإيضاح 4-2). لم يقدم البنك أي ارتباط لتقديم القروض بسعر فائدة أقل من السوق، أو التي يمكن تسويتها بالصافي نقدا أو عن طريق تسليم أو إصدار أداة مالية أخرى.

بالنسبة لارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية، يتم الاعتراف بمخصص الخسارة ضمن المخصصات. ومع ذلك، بالنسبة للعقود التي تشمل كلا من القرض والالتزام غير المسحوب ولا يستطيع البنك بشكل منفصل تحديد خسائر الائتمان المتوقعة على عنصر الارتباط غير المسحوب بشكل منفصل عن تلك الخسائر الناشئة من عنصر القرض، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على الالتزام غير المسحوب مع مخصص الخسارة الخاصة بالقرض. وإلى الحد الذي تتجاوز فيه خسائر الائتمان المتوقعة مجتمعة القيمة الدفترية الإجمالية للقرض، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة ضمن المخصصات.

المقاصة

يتم إجراء المقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى البنك الحق القانوني في مقاصة تلك المبالغ المعترف بها ورغبته إما في تسويتها على أساس الصافي أو عن طريق تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما يُسمح بذلك بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية، أو بالنسبة للأرباح والخسائر التي تنشأ من مجموعة معاملات متشابهة كما في نشاط المتاجرة بالبنك.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه لبيع أصل ما أو دفعه لسداد التزام ما في معاملة تجارية نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس بالمبلغ الأصلي أو، في حال غياب تلك السوق، في السوق الأكثر ملاءمة التي يمكن للبنك الوصول إليها في ذلك التاريخ. لا تعكس القيمة العادلة لالتزام ما مخاطر عدم الأداء الخاصة به.

عندما يكون ذلك متاحا، يقوم البنك بقياس القيمة العادلة لأداة ما باستخدام السعر المدرج في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق نشطة إذا تمت معاملات للأصل أو الالتزام شكل متكرر و بحجم تداول مقبول لتقديم معلومات تسعير على أساس مستمر.

في حال لم يتوفر سعر مدرج في السوق النشطة، فإن البنك يستخدم أساليب التقييم التي تتيح مجالا أكبر لاستخدام المدخلات ذات الصلة القابلة للملاحظة ويحد من استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة. يشمل أسلوب التقييم المختار كافة العوامل التي يأخذها المشاركون في السوق في الاعتبار عند تسعير أي معاملة.

وأفضل دليل للقيمة العادلة لأداة مالية عند الاعتراف الأولي هو عادة سعر المعاملة، أي: القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم. إذا قرر البنك أن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي تختلف عن سعر المعاملة، وأن القيمة العادلة لا يمكن إثباتها من خلال سعر مدرج في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة أو بناء على أسلوب التقييم والذي يستخدم فقط بيانات من أسواق قابلة للملاحظة، يتم عندها قياس الأدوات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة، معدلة لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي وسعر المعاملة. وفي وقت لاحق، يتم الاعتراف بذلك الفرق في الربح أو الخسارة بطريقة مناسبة على مدى عمر الأداة ولكن دون تأخير بما يتجاوز الوقت الذي يمكن فيه دعم التقييم بالكامل بواسطة بيانات السوق القابلة للملاحظة أو موعد إقفال المعاملة.

لو كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب، يقوم البنك حينها بقياس الموجودات بالمراكز الطويلة بسعر العرض والمطلوبات بالمراكز القصيرة بسعر الطلب.

يتم قياس محافظ الأصول المالية والمطلوبات المالية التي تتعرض لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان التي يديرها البنك على أساس صافي التعرض لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان التي يتم قياسها على أساس السعر الذي سيتم استلامه لبيع صافي المركز الطويل (أو المدفوع لنقل صافي المركز القصير) بالنسبة للتعرض لمخاطر معينة. يتم تخصيص هذه التعديلات على الموجودات والمطلوبات على مستوى المحفظة كل على حدة على أساس تعديل المخاطر ذات الصلة لكل أداة مالية على حدة في المحفظة.

يقوم البنك بالاعتراف بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير التي حدث خلالها التغيير.

2-3 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية هي عبارة عن ممتلكات تم الاحتفاظ بها إما لتحقيق عوائد إيجارية أو لزيادة رأس المال أو لكليهما، دون بيعها في سياق الأعمال الاعتيادية أو استخدامها في إنتاج أو توريد السلع والخدمات أو لأغراض إدارية.

يتم قياس الاستثمارات العقارية مبدئيا بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. وتشمل القيمة الدفترية تكلفة استبدال أي جزء من الاستثمار العقاري في الوقت الذي يتم فيه تكبد التكلفة إذا تم تلبية معايير الاعتراف، وتستبعد التكاليف اليومية المتعلقة بخدمات الاستثمار العقاري.

يتم رسملة النفقات اللاحقة على القيمة الدفترية للأصل فقط في حال احتمال تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالنفقات إلى البنك وأن يكون بالإمكان قياس تكاليف البند بصورة يعتمد عليها. يتم تحميل كافة تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى عند تكبدها. وعندما يتم استبدال جزء من استثمار عقاري، يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم معالجة الاستثمارات العقارية باعتبارها استثمارات على المدى الطويل ويتم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وانخفاض القيمة. يتم استهلاك المباني على مدار فترة 25 عاما بطريقة القسط الثابت. الأرض لا تستهلك. تتضمن تكلفة العقارات جميع التكاليف المرتبطة بها مباشرة.

عندما يتم تغيير استخدام الاستثمار العقاري بحيث يعاد تصنيفه ضمن الممتلكات والمعدات، فإن القيمة الدفترية والتكلفة الخاصة بالعقار المحول لا تتغير لأغراض القياس أو الإفصاح.

ممتلكات ومعدات

(1) الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والمعدات التكلفة ناقصا الإهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة.

وتتضمن التكلفة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات.
تتم رسملة البرمجيات المشتراة والتي هي جزء لا يتجزأ من وظائف المعدات ذات الصلة كجزء من تلك المعدات.

في حال تضمن أحد بنود الممتلكات أو المعدات عناصر أساسية لها أعمار إنتاجية مختلفة، يجب تسجيلها كبنود منفصلة (عناصر أساسية) من الممتلكات والمعدات.

يتم تحديد أي ربح أو خسارة من استبعاد بند من بنود الممتلكات والمعدات بمقارنة المتحصلات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية لهذا البند من الممتلكات والمعدات، ويتم تسجيل ذلك في إيرادات أخرى/ مصروفات أخرى في بيان الربح أو الخسارة.

(2) التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد عناصر الممتلكات والمعدات بالقيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في ذلك العنصر للبنك وإمكانية قياس تكلفته بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء الذي تم استبداله. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للممتلكات والمعدات في بيان الربح أو الخسارة عند تكبدها.

(3) الاستهلاك

المبلغ القابل للاستهلاك هو تكلفة الممتلكات والمعدات أو مبلغ آخر بديل للتكلفة ناقصا قيمته الحالية. يتم الاعتراف بالاستهلاك في بيان الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بنود الممتلكات والمعدات نظرا لأن ذلك يعكس بشكل وثيق النمط المتوقع لاستنفاد المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل، على أساس تكلفة الأصل ناقصا قيمته المتبقية المقدرة. ولا تستهلك الأرض.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات هي كالآتي:

المباني	25 سنة
أثاث وتركيبات	4 سنوات
معدات	4-3 سنوات

تتم إعادة تقييم طرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها بشكل مستقبلي متى كان ذلك مناسبا.

2-3 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للبنك في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمتها. وفي حال وجود أي مؤشرات على ذلك، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة وفقاً للمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد. وتعتبر القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما أو وحدة تكوين النقد هي القيمة الاستخدامية أو القيمة العادلة مخصوما منها تكاليف البيع أيهما أعلى.

يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز عنده القيمة الدفترية للأصل القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها صافية من أي استهلاك أو إطفاء، لو لم يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفقا نقديا صادرا لسداد التزام حالي قانوني أو استدلالي، والذي كان قد نشأ نتيجة أحداث سابقة ويمكن وضع تقدير يعتمد عليه لمبلغ الالتزام. تعتبر المطلوبات المحتملة، والتي تتضمن بعض الضمانات والاعتمادات المستندية المرهونة كضمانات إضافية هي التزامات ممكنة تنشأ من أحداث سابقة والتي يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع لسيطرة البنك بشكل كامل، أو هي التزامات حالية كانت قد نشأت من أحداث سابقة لكن لم يتم الاعتراف بها لأنه من غير المحتمل أن يتطلب السداد تدفقا نقديا صادرا للمنافع الاقتصادية، أو لأن مبلغ الالتزام لا يمكن قياسه بشكل يعتمد عليه. لا يتم الاعتراف بالمطلوبات المحتملة في البيانات المالية لكن يتم الإفصاح عنها إلا إذا كانت احتمالية السداد بعيدة.

منافع الموظفين

(1) لائحة الاشتراكات المحددة

وفقا للقانون رقم 24 لعام 2002 حول التقاعد والمعاشات يطلب من البنك سداد اشتراكات في برنامج صندوق الدولة للموظفين القطريين وتحتسب على أنها نسبة من رواتب الموظفين القطريين. تقتصر التزامات البنك على هذه الاشتراكات والتي تصرف عند استحقاقها. ويتم إدراج التكلفة كجزء من تكاليف الموظفين.

(2) لائحة المنافع المحددة:

يحتسب البنك مكافآت نهاية الخدمة للموظفين. وتستند مستحقات هذه المكافآت على راتب الموظف الأخير وطول فترة الخدمة بشرط إتمام الحد الأدنى لفترة الخدمة. ويتم الاعتراف بالتكلفة المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة التوظيف. تدرج مخصصات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين ضمن مخصصات أخرى في بيان المركز المالي.

موجودات ائتمانية

الموجودات المحتفظ بها بالصفة الائتمانية لا تعامل كموجودات للبنك في بيان المركز المالي.

إيراد ومصروف الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الربح أو الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بشكل دقيق المدفوعات النقدية والمقبوضات المستقبلية التقديرية على مدار العمر المتوقع للأصل أو الالتزام المالي (أو لفترة أقصر، إن كان ذلك ملائماً) إلى القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. يقوم البنك عند احتساب معدل الفائدة الفعلي بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية آخذا في الاعتبار كافة البنود التعاقدية للأداة المالية وليس خسائر الائتمان المستقبلية.

اعتبارًا من 1 يناير 2018، بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت ذات قيمة ائتمانية منخفضة بعد الاعتراف الأولي، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (أي صافي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). إذا لم يعد الأصل منخفض القيمة الائتمانية، فإن احتساب إيرادات الفوائد يعود إلى الأساس الإجمالي.

يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي كافة تكاليف المعاملة ورسومها المدفوعة أو المستلمة والتي تمثل جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

2-3 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

إيراد ومصروف الفوائد (تتمة)

تشمل تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية المنسوبة بصورة مباشرة لاقتناء أو إصدار الأصل أو الالتزام المالي. ويتضمن إيراد ومصروف الفائدة المعروض في بيان الدخل الشامل الفوائد على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمحتسبة على أساس الفائدة الفعلية.

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد باستثناء تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (باستثناء سندات الدين الصادرة عن البنك والمشتقات التي تدار بالارتباط مع سندات الدين تلك) في "إيرادات الفائدة "و"مصروفات الفائدة" في بيان الربح أو الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي أو التزام مالي (أو مجموعة موجودات أو مطلوبات مالية) وتوزيع إيرادات الفائدة أو مصروفات الفائدة على الفترة المعنية.

معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات والمقبوضات المستقبلية المقدرة من خلال الأعمار المتوقعة للأصل المالي أو الالتزام المالي، أو فترة أقصر من ذلك، إذا كان ذلك مناسبا، على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. يقوم البنك عند احتساب معدل الفائدة الفعلي بتقدير التدفقات النقدية المتوقعة آخذا في الاعتبار كافة البنود التعاقدية للأداة المالية ولكن باستبعاد خسائر الائتمان المستقبلية. يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي جميع المبالغ المدفوعة أو المستلمة من قبل البنك والتي تشكل جزءً من معدل الفائدة الفعلي لأداة مالية، بما في ذلك تكاليف المعاملة وكافة العلاوات والخصومات الأخرى.

إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات التي تعتبر جزء متمما لمعدل الفائدة الفعلي على الأصل أو الالتزام المالي عند قياس معدل الفائدة الفعلي.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى متضمنة رسوم إدارة القروض السكنية ورسوم خدمة الحسابات ورسوم إدارة الاستثمار وعمولات المبيعات ورسوم الإيداع عند أداء الخدمات ذات الصلة بها. عندما لا يكون متوقعا أن ينتج عن ارتباط القرض سحب القرض، يتم عندها الاعتراف بارتباط القرض ذي العلاقة على أساس القسط الثابت على مدى فترة الارتباط. أما مصروفات الرسوم والعمولات الأخرى المتعلقة بشكل رئيسي برسوم المعاملة والخدمة يتم صرفها عند استلام الخدمة.

إيراد من الاستثمارات في أوراق مالية

يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر بيع الاستثمارات في سندات الدين في بيان الربح أو الخسارة على أنها الفرق بين القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة الدفترية للاستثمارات في أوراق مالية.

إيرادات الإيجار

تتم المحاسبة عن إيراد الإيجار الناتج عن الاستثمارات العقارية بموجب مبدأ القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات الأرباح الموزعة عندما يتأكد الحق في استلام الأرباح.

أنشطة التمويل الإسلامي

يتم الاعتراف بإيراد معاملات التمويل الإسلامي وفقا لمبدأ التناسب الزمني على مدى فترة العقد. يتم إيقاف إيراد حسابات التمويل المتعثرة لحين تحقيقها وفقا للوائح مصرف قطر المركزي.

2-3 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسة المطبقة حتى 31 ديسمبر 2017

الموجودات المالية

مبدئيا أو عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف أصل مالي في واحدة من الفئات التالية:

- قروض وذمم مدينة؛ و
- متاحة للبيع.

الأوراق المالية المتاحة للبيع

بعد الاعتراف الأولي، يتم احتساب الاستثمارات في الأوراق المالية بناء على تصنيفها إما "كمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق" أو "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" أو "كمتاحة للبيع".

المطلوبات المالية

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة مختلفة بشكل أساسي. في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد استنادا إلى الشروط المعدلة وذلك بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والالتزام المالي الجديد بشروط معدلة وذلك في بيان الربح أو الخسارة.

تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

إذا تم تعديل شروط الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية للمقترض ولم يتم الغاء الاعتراف بالأصل، يتم قياس انخفاض قيمة الأصل باستخدام معدل الفائدة المعدل مسبقا.

انخفاض القيمة

في تاريخ كل تقرير، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن الموجودات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة قد انخفضت قيمتها. وتنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية فقط عند وجود دليل موضوعي على وقوع حدث خسارة بعد الاعتراف الأولي بالأصل/ الموجودات، وكان لحدث الخسارة أثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل/ الموجودات يمكن تقديره بشكل يعتمد عليه.

يأخذ البنك في الاعتبار الدليل على خسارة الانخفاض في قيمة القروض والتمويلات المقدمة للعملاء على المستوى المحدد والمستوى الجماعي. يتم تقييم كافة القروض والتمويلات الهامة بشكل فردي لاستبيان وجود أي انخفاض محدد في القيمة على الأقل مرة كل ثلاثة شهور وبصورة أكثر انتظاما عندما تقتضي الظروف. وهذا يشمل عادة إعادة تقييم صفة التنفيذ على أي ضمانات محتفظ بها وتوقيت ومبلغ المقبوضات الفعلية والمتوقعة. أما تلك التي تبين أنها غير منخفضة في القيمة بشكل محدد، يتم تقييمها بشكل مجمع لاستبيان أي انخفاض في القيمة يمكن أن يكون قد حدث ولم يتم تحديده بعد. القروض والتمويلات غير الهامة بشكل فردي، يتم تقييمها بشكل مجمع لاستبيان الانخفاض في القيمة بتجميع القروض والتمويلات ذات الخصائص ذاتها.

عند تقييم انخفاض القيمة المجمع، يستخدم البنك النموذج الإحصائي للميول التاريخية لاحتمال التعثر وتوقيت الاستردادات ومبلغ الخسارة المتكبدة ويجري تعديلا إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية تدل على أنه يمكن أن تكون الخسارة الفعلية أكبر أو أقل من تلك المقترحة في الميول التاريخية. تتم معايرة معدلات التعثر ومعدلات الخسارة والتوقيت المتوقع للاستردادات المستقبلية المقدرة مقابل النتائج الفعلية بشكل منتظم للتأكد من بقائها مناسبة.

في حال تم إعادة التفاوض على بنود الأصل المالي أو تم تعديله أو تم استبدال أصل مالي حالي بآخر جديد بسبب صعوبات مالية للمقترض، يتم عندها تقييم ما إذا كان من الواجب إلغاء الاعتراف بالأصل المالي. إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المعاد التفاوض عليها مختلفة بشكل جوهري، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي والاعتراف بأصل مالي جديد مبدئيا بالقيمة العادلة.

تقاس خسائر انخفاض القيمة للموجودات المسجلة بالتكلفة المطفأة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة ويتم إظهارها في حساب المخصص مقابل قروض وتمويلات مقدمة للعملاء.

يقوم البنك بشطب قرض، سواء بشكل جزئي أو كامل، وأي مخصص متعلق بخسائر انخفاض القيمة عندما يقرر البنك أنه من غير الواقعي استرداد قيمة القرض.
بالنسبة للاستثمارات المدرجة، فإن الانخفاض في القيمة السوقية للتكلفة بنسبة 20% أو أكثر، أو الانخفاض في القيمة السوقية للتكلفة لفترة مستمرة من 9 أشهر أو أكثر، تعتبر مؤشرات على انخفاض القيمة.

2-3 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسة المطبقة حتى 31 ديسمبر 2017 (تتمة)

انخفاض القيمة (تتمة)

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع عن طريق تحويل الخسارة المتراكمة التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة كتسوية إعادة تصنيف. إن الخسارة المتراكمة التي يتم إعادة تصنيفها من الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة هي الفرق بين تكلفة الاستحواذ، بعد خصم أي سداد واطفاء لأصل الدين، والقيمة العادلة الحالية، ناقصًا أي خسائر انخفاض في القيمة تم الاعتراف بها مسبقًا في الربح أو الخسارة. تظهر التغيرات في مخصصات انخفاض القيمة المتعلقة بالقيمة الزمنية كعنصر من عناصر إيرادات الفوائد.

في فترات لاحقة، يتم تسجيل ارتفاع القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع والتي تعرضت في السابق لانخفاض القيمة وذلك في احتياطي القيمة العادلة.

4 إدارة المخاطر المالية

1-4 مقدمة ولمحة عامة

إطار إدارة المخاطر

تعتبر المخاطر ملازمة لأنشطة البنك حيث أنه بنك للتنمية ولديه تفويض محدد لإقراض القطاعات ذات الطبيعة التنموية في حال عدم توفر الضمانات الثانوية وقابلية أنشطة البنك للمخاطر بدرجة أعلى نسبيا. ويستدعي سجل القروض ذات المخاطر الأعلى الإدارة المكثفة لجميع المخاطر الكامنة كعامل حاسم لاستمرارية الأعمال على المستوى التكتيكي والمستوى الاستراتيجي على حد سواء. يدرك مجلس الإدارة وإدارة البنك بشكل كامل أهمية إدارة المخاطر وقد وضعوا إطار عمل قوي "مناسب لأغراضه" ليتمكنوا بشكل استباقي من تحديد وتقييم وقياس ورصد وإدارة المخاطر ضمن أطر التحمل والتساهل المحددة مسبقا. إن عمل إدارة المخاطر مهم للغاية من أجل تحقيق أهداف أعمال البنك الاستراتيجية وإن كل فرد ضمن البنك مسؤول عن التعرض للمخاطر المرتبطة بمسؤولياته.

تشمل أعمال البنك المخاطرة بطريقة مستهدفة وإدارة تلك المخاطر بشكل مهني. وتتمثل الوظائف الرئيسية لإدارة مخاطر البنك في تحديد المخاطر الرئيسية على البنك وقياسها وإدارة مراكز المخاطر وتحديد عمليات تخصيص رأس المال المثلى. يقوم البنك بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر الخاصة به بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل ممارسات السوق.

يتعرض البنك لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السوق. ويتكامل إطار عمل إدارة المخاطر في البنك حاليا مع عملية التخطيط الاستراتيجية الخاصة به ولذا فإنه يحدد أيضا معايير إدارة المخاطر الاستراتيجية ومخاطر استمرارية الأعمال مثل التغير في البيئة والتكنولوجيا والصناعة.

هيكل إدارة المخاطر

يعد مجلس الإدارة المسؤول بالكامل عن تحديد ورصد عمليات إدارة ومراقبة المخاطر. وتعمل لجان الإدارة التنفيذية مثل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر على تنفيذ استراتيجيات المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والإبلاغ عن التعرض للمخاطر الجوهرية. تعمل دائرة إدارة المخاطر تحت رئاسة مدير تنفيذي بصفتها سكرتير لجان المخاطر في البنك وتقوم إدارياً بإبلاغ المدير التنفيذي وفق تسلسل إداري غير مباشر يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة على شكل تقارير مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر على نطاق البنك بشكل منتظم من قبل إدارة التدقيق الداخلي، حيث تقوم بفحص كل من كفاية الإجراءات المتخذة ومدى التزام البنك بالإجراءات. تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج جميع التقييمات مع الإدارة وترفع تقارير بنتائجها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق الداخلي.

نظم قياس وتقارير المخاطر

يتم قياس وتقييم المخاطر بأدوات وطرق متنوعة وتتضمن نماذج كمية وبطاقات مخاطر نوعية. وحيث أن قياس وتقييم المخاطر يتم على أساس المخاطر الكامنة والمتبقية على حد سواء، فإن رصد ومراقبة المخاطر يتم بشكل رئيسي بناء على حدود المخاطر المرسومة من قبل مجلس الإدارة. وقد استمدت هذه الحدود من تحمل المخاطر الذي يعكس مستوى المخاطر التي يرغب المجلس في قبولها فيما يتعلق باستراتيجية أعمال البنك وبيئة السوق.

يقوم نظام معلومات إدارة المخاطر بجمع ومعالجة وتحليل معلومات الأعمال والمخاطر ذات الصلة على مستوى المعاملة ويصدر تقارير إلى رئيس كل قسم من الأعمال ولجنة المخاطر وأخيرا إلى مجلس الإدارة.

4 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

4-2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد خسارة مالية إذا فشل أي من عملاء البنك أو أطرافه في السوق في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه البنك. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من أنشطة الإقراض التي يقوم بها البنك والمعاملات بين البنوك، ولكن يمكن أن تنشأ أيضًا من تعزيزات الائتمان المقدمة، مثل الضمانات المالية وخطابات الاعتماد والتوصيات وخطابات القبول. يتعرض البنك أيضًا لمخاطر ائتمانية أخرى ناشئة عن الاستثمارات في سندات الدين.

مخاطر الائتمان هي أكبر المخاطر المنفردة على أعمال البنك. لذلك تدير الإدارة بعناية تعرضها لمخاطر الائتمان. إن إدارة ومراقبة مخاطر الائتمان تتمركز في فريق إدارة مخاطر الائتمان الذي يقدم تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

4-2-1 قياس مخاطر الائتمان

(أ) القروض والتمويلات (بما في ذلك ارتباطات القروض والضمانات)

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر يعد أمرًا معقدًا ويتطلب استخدام النماذج نظرًا لتفاوت التعرض مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. يستتبع تقييم مخاطر الائتمان من محفظة الموجودات مزيدا من التقديرات لاحتمال حدوث عدم الانتظام لنسب الخسارة المرتبطة بها ولارتباطات عدم الانتظام بين الأطراف المقابلة. ويقيس البنك مخاطر الائتمان باستخدام احتمالية عدم الانتظام والتعرض عند عدم الانتظام والخسارة بافتراض عدم الانتظام. وهذا على غرار المنهج المستخدم لأغراض قياس خسارة الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما هو مبين أدناه.

تصنيف مخاطر الائتمان

يستخدم البنك تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية التي تعكس تقييمه لاحتمالية عدم انتظام الأطراف المقابلة كل على حده. يستخدم البنك نماذج تقييم داخلية مصممة وفقًا لمختلف فئات الطرف المقابل. ويتم إدخال معلومات المقترض والقرض المحصل في وقت التطبيق (مثل النسب المالية وعوامل الإدارة والعوامل التجارية وعرض الطلب...إلخ) وذلك في نموذج التصنيف. ويتم استكمال ذلك بالبيانات الخارجية مثل معلومات درجة الائتمان لدى مكتب الائتمان لكل مقترض على حده. بالإضافة إلى ذلك، تمكن النماذج من إصدار رأي الخبير المسؤول عن مخاطر الائتمان بحيث يتم إدخال هذا الرأي في التصنيف الائتماني الداخلي النهائي لكل تعرض. وهذا من شأنه أن يسمح لإدخال اعتبارات قد لا يتم التقاطها كجزء من مدخلات البيانات الأخرى في النموذج.

يتم معايرة درجات الائتمان في حالة زيادة مخاطر عدم الانتظام بشكل مضاعف عند كل درجة خطر أعلى. فعلى سبيل المثال، يعني ذلك أن الفرق في احتمالية عدم الانتظام بين درجة التصنيف A و A- أقل من الفرق في احتمالية عدم الانتظام بين درجة التصنيف B و B-.

فيما يلي اعتبارات إضافية لكل نوع من أنواع المحفظة التي يملكها البنك:

<u>قروض وتمويلات</u>

بالنسبة للقروض والتمويلات، يتم تحديد التصنيف على مستوى المقترض. سوف يقوم مدير العلاقات بدمج أي معلومات/ تقييمات الائتمان المحدثة أو الجديدة في نظام الائتمان على أساس مستمر. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم مدير العلاقات أيضًا بتحديث المعلومات حول الجدارة الائتمانية للمقترض كل عام من مصادر مثل البيانات المالية. ثم يتم التحقق من صحة المعلومات المقدمة من مدير العلاقة من قبل مسؤولي الائتمان وتعديلها حيثما كان ذلك ضروريا. وسوف يحدد ذلك التصنيف الائتماني الداخلي المحدث واحتمالية عدم الانتظام.

<u>الخزينة</u>

بالنسبة لسندات الدين في محفظة الخزينة، يتم استخدام درجات التصنيف المعتمدة لدى وكالات التصنيف الخارجية. يتم مراقبة وتحديث هذه الدرجات المنشورة باستمرار. يتم تحديد احتمالية عدم الانتظام المرتبطة بكل درجة على أساس معدلات التأخر عن السداد المحققة خلال الأشهر الـ 12 السابقة، كما تم نشرها من قبل وكالة التصنيف.

تشتمل طريقة التصنيف الخاصة بالبنك على سبعة مستويات للتصنيف للأدوات التي ليست متأخرة السداد (من 1 إلى 7) وفئتين اثنتين للأدوات المتأخرة السداد (من 8 إلى 9). يحدد المقياس الرئيسي لكل فئة تصنيف نطاقًا محددًا من احتمالات التأخر عن السداد، والتي تكون مستقرة بمرور الوقت. تخضع أساليب التقييم إلى عملية التحقق وإعادة المعايرة بشكل منتظم ودوري بحيث تعكس أحدث التوقعات في ضوء جميع حالات التأخر عن السداد التي يتم ملاحظتها فعليا.

2-4 مخاطر الائتمان (تتمة)

1-2-4 قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

مبين أدناه مقياس التصنيف الداخلي للبنك وتحديد التصنيفات الخارجية:

التصنيف الداخلي	احتمالية عدم الانتظام كنسبة مئوية	موديز	الوصف
1	%0.29	Baa3	قروض جيدة
2	%1.73	Ba3	قروض جيدة
3	%7.71	B3	قروض جيدة
4	%14.56	Caa1	قروض جيدة
5	%17.92	Caa2	قروض جيدة
6	%24.45	Caa3	الرصد والمتابعة
7	%46.74	CA-C1	قائمة المراقبة
8	%66.99	CA-C2	قروض مشكوك في تحصيلها
9	%78.31	CA-C3	قروض الخسارة

2-2-4 قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذجًا "من ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناءً على التغيرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأداة المالية التي لا تنخفض فيها قيمة الائتمان عند الاعتراف الأولي في "المرحلة 1" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل مستمر من قبل البنك.
- في حالة تحديد أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة 2"، ولكن لا تعتبر حتى الآن منخفضة القيمة الائتمانية. يرجى الرجوع إلى الإيضاح 4-2-2-1 للحصول على وصف عن كيفية قيام البنك بتحديد توقيت حدوث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
- إذا كانت الأداة المالية منخفضة القيمة الائتمانية، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة 3". يرجى الرجوع إلى الإيضاح 4-2-2-2 للحصول على وصف عن كيفية قيام البنك بتحديد الفئة الانخفاض في القيمة الائتمانية والتأخر عن السداد.
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية في المرحلة 1 بمبلغ يساوي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الدين التي تنتج عن أحداث التأخر عن السداد الممكنة خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. الأدوات في المرحلتين 2 أو 3 لها خسائر ائتمان متوقعة يتم قياسها على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الدين. يرجى الرجوع إلى الإيضاح 4-2-2-3 للحصول على وصف عن المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير المستخدمة في قياس خسائر الائتمان المتوقعة.
- يتمثل المفهوم السائد في قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في وجوب مراعاة المعلومات المستقبلية. ويشتمل الإيضاح 4-2-2-4 على وصف عن كيفية قيام البنك بدمج ذلك في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة به.
- الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة ذات الائتمان منخفض القيمة هي تلك الموجودات المالية ذات الائتمان منخفض القيمة عند الاعتراف الأولي. يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة الخاص بها دائمًا على أساس كامل عمر الدين (المرحلة 3).

كما يتم تقديم شرح إضافي لكيفية تحديد البنك للمجموعات المناسبة عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي (راجع الإيضاح 4-2-2-5).

يلخص الشكل التالي متطلبات انخفاض القيمة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (بخلاف الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة ذات الائتمان المنخفض القيمة):

التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف الأولي

المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3
(الاعتراف الأولي)	(زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي)	(موجودات ذات ائتمان منخفض القيمة)
خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً	خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الدين	خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الدين

2-4 مخاطر الائتمان (تتمة)

2-2-4 قياس مخاطر الائتمان المتوقعة (تتمة)

فيما يلي توضيح للأحكام والافتراضات الرئيسية التي اعتمدها البنك في معالجة متطلبات المعيار:

1-2-2-4 الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يرى البنك أن أي أداة مالية تعتبر معرضة لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عند استيفاء واحد أو أكثر من المعايير النوعية أو التوقف عن السداد التالية:

- عملاء في قائمة المراقبة
- تخلف عن السداد لأكثر من 60 يوما
- إعادة هيكلة نتيجة لتدهور مالي مزمن
- تم تمييز العميل بواسطة نموذج مؤشر الإنذار المبكر
- تم تمييز العملاء من خلال آلية مراجعة الائتمان

يتضمن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان المعلومات المستقبلية (يرجى الرجوع إلى الإيضاح 4-2-2-4 لمزيد من المعلومات) ويتم إجراؤها على أساس ربع سنوي على مستوى المحفظة لكافة الأدوات المالية التي يحتفظ بها البنك. فيما يتعلق بالأدوات المالية للجملة والخزينة، حيث يتم استخدام حالة تحت الملاحظة لمراقبة مخاطر الائتمان، يتم إجراء هذا التقييم على مستوى الطرف المقابل وعلى أساس دوري. يتم مراقبة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من ملاءمتها من قبل فريق مخاطر الائتمان المستقل.

التوقف عن السداد
يتم تطبيق التوقف عن السداد ويتم اعتبار تعرض الأداة المالية لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان إذا كان المقترض متأخر لأكثر من 60 يوما عن سداد مدفوعاته التعاقدية.

استخدم البنك إعفاء مخاطر الائتمان المنخفضة لأدوات الدين ذات التصنيف الخارجي(سوق المال وأوراق السندات) فقط في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. تتكون محفظة سندات الدين بشكل رئيسي من السندات السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من سندات الدين ذات التصنيف المرتفع. الموجودات ذات درجات تصنيف AAA و AA تندرج ضمن تعريف الموجودات ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة بما يتماشى مع تعريف مصرف قطر المركزي.

2-2-2-4 تعريف التأخر عن السداد والموجودات المنخفضة القيمة الائتمانية

يعرّف البنك أداة مالية باعتبارها في حالة تأخر عن السداد، والذي يتماشى تمامًا مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عندما تستوفي واحدًا أو أكثر من المعايير التالية:

المعايير الكمية:

يكون المقترض متأخر لأكثر من 90 يوما في سداد مدفوعاته التعاقدية.

المعايير النوعية:

يستوفي المقترض معايير عدم احتمال السداد، والتي تشير إلى أن المقترض في حالة صعوبة مالية جوهرية. ويوضح التالي حالات على هذا الأمر:

1. تأخر العميل بدفع أحد أقساط القرض أو ما شابه.
2. تعتبر المدفوعات المتفق عليها من التسهيلات الائتمانية المباشرة الأخرى متأخرة السداد.
3. لا يتم تجديد الحد الممنوح لتسهيلات الائتمان المباشرة الأخرى دون تقديم أي أسباب مقبولة.
4. يتجاوز الرصيد الحدود الممنوحة للتسهيلات الائتمانية الأخرى بنسبة 10% أو أكثر دون تقديم أي أسباب مقبولة.

تم تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على جميع الأدوات المالية التي يحتفظ بها البنك وهي متوافقة مع تعريف التأخر عن السداد لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تطبيق تعريف التأخر عن السداد بشكل ثابت على نموذج احتمالية عدم الانتظام والتعرض عند عدم الانتظام ونسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام في كل حسابات الخسارة المتوقعة للبنك.

لا تعد الأداة المالية في حكم عدم الانتظام (أي أنها تعافت) عندما لم تعد تفي بأي من معايير عدم الانتظام لفترة متتالية مدتها ستة أشهر. وقد تم تحديد هذه الفترة بستة أشهر على أساس التحليل الذي يعتبر احتمال وجود أداة مالية تعود إلى وضع عدم الانتظام بعد التعافي باستخدام مختلف تعريفات التعافي المحتملة.

2-4 مخاطر الائتمان (تتمة)

2-2-4 قياس مخاطر الائتمان المتوقعة (تتمة)

3-2-2-4 قياس خسائر الائتمان المتوقعة -شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير

يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة إما على اساس 12 شهرا أو على مدار عمر الدين بناء على ما إذا كانت الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قد حدثت منذ الاعتراف الأولي أو ما إذا كان الأصل يعتبر منخفض القيمة الائتمانية. وتعتبر خسائر الائتمان المتوقعة هي المنتج المخصوم لاحتمالية عدم الانتظام والتعرض عند عدم الانتظام ونسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام، المحددة كالتالي:

- تمثل احتمالية عدم الانتظام مدى احتمال عدم التزام المقترض بالوفاء بتعهداته المالية (حسب "تعريف عدم الانتظام وانخفاض القيمة الائتمانية" الوارد أعلاه)، إما على مدى الأشهر الـ 12 المقبلة (احتمالية عدم الانتظام لمدة 12 شهرا)، أو على مدار عمر الدين المتبقي لالتزامه.
- يعتمد التعرض عند عدم الانتظام على المبالغ التي يتوقع البنك استحقاقها في وقت عدم الانتظام، على مدى الاثني عشر شهرًا القادمة أو على مدار عمر الدين المتبقي. على سبيل المثال، بالنسبة للارتباط المتجدد، يدرج البنك الرصيد المسحوب الحالي علاوة على أي مبلغ إضافي من المتوقع سحبه إلى الحد التعاقدي الحالي بحلول وقت عدم الانتظام، في حال حدوث ذلك.
- تمثل نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام توقعات البنك بمدى الخسارة الناتجة عند التعرض المتعثر. تختلف نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام وفقا لنوع الطرف المقابل ونوع وأقدمية المطالبة وتوافر الضمان أو الدعم الائتماني الآخر. يتم التعبير عن نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام بأنها نسبة الخسارة المئوية لكل وحدة من التعرض في وقت عدم الانتظام (التعرض عند عدم الانتظام). يتم حساب نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام على أساس 12 شهرا أو على مدى عمر الدين، حيث تمثل نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام لمدة 12 شهرًا النسبة المئوية للخسارة المتوقع حدوثها في حالة حدوث عدم الانتظام في الأشهر الـ 12 المقبلة وتمثل نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام على مدار عمر الدين نسبة الخسارة المئوية المتوقع حدوثها في حال حدوث عدم الانتظام على مدار العمر المتبقي المتوقع للقرض.

يتم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة من خلال عرض احتمالية عدم الانتظام ونسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام والتعرض عند عدم الانتظام لكل شهر قادم ولكل تعرض فردي أو قطاع جماعي. يتم ضرب هذه العناصر الثلاثة معا وتعديلها لاحتمالية الاستمرار (بمعنى أن التعرض لم يكن مسبق الدفع أو غير منتظم في شهر سابق). وهذا من شأنه احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لكل شهر قادم، والتي يتم خصمها بعد ذلك لتاريخ التقرير ويتم جمعها. ويمثل معدل الخصم المستخدم في حساب خسائر الائتمان المتوقعة معدل الفائدة الفعلي الأصلي أو ما يقاربه.

يتم وضع احتمالية عدم الانتظام على مدار عمر الدين من خلال تطبيق جدول الاستحقاق على احتمالية عدم الانتظام لمدة 12 شهرا الحالية. ويدرس جدول الاستحقاق كيفية وضع حالات عدم الانتظام في المحفظة من نقطة الاعتراف الأولي على مدار أعمار القروض. ويستند جدول الاستحقاق على البيانات التاريخية الملحوظة ويفترض أن يكون هو نفسه عبر جميع الموجودات داخل المحفظة ونطاق الدرجة الائتمانية. ويتم دعم ذلك من خلال التحليل التاريخي.

يتم تحديد حالات التعرض عند عدم الانتظام على مدار 12 شهرا وعلى مدار عمر الدين بناء على جدول السدد المتوقع، والذي يختلف حسب نوع المنتج.

- بالنسبة لإطفاء المنتجات وسداد القروض دفعة واحدة، فإن ذلك يعتمد على دفعات السداد التعاقدي المستحق على المقترض على أساس 12 شهراً أو مدى عمر الدين. وسيتم تعديل هذا أيضا بالنسبة لأي مدفوعات زائدة متوقعة يسددها المقترض. ويدرج في هذا الحساب كذلك افتراضات السداد المبكر/ إعادة التمويل.
- بالنسبة للمنتجات المتجددة، يتوقع حدوث التعرض عند عدم الانتظام من خلال تحديد الرصيد المسحوب الحالي وإضافة "معامل التحويل الائتماني"، الذي يسمح للسحب المتوقع للحد المتبقي بحلول وقت عدم الانتظام. وتختلف هذه الافتراضات حسب نوع المنتج ونطاق استخدام الحد الحالي، بناء على تحليل بيانات عدم الانتظام الأخيرة للبنك.

يتم تحديد حالات نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام لمدة 12 شهرا وعلى مدار عمر الدين استنادا إلى العوامل التي تؤثر على حالات الاسترداد بعد حالة عدم الانتظام. ويختلف ذلك وفقا لنوع المنتج.

- بالنسبة للمنتجات المضمونة، قام البنك بحساب نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام على أساس نسب التخفيض المطبقة لكل نوع من أنواع الضمانات -مع نسب تخفيض مشتقة على أساس المدخلات التنظيمية ومدخلات الخبير.
- بالنسبة للمنتجات غير المضمونة، قرر البنك تطبيق الحد الأدنى بنسبة 45% وفقا لمتطلبات بازل ومصرف قطر المركزي من نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام لجميع المطالبات غير الثانوية.

في المستقبل، بمجرد وضع البنك لقاعدة بيانات الاسترداد الداخلي، سيقوم بوضع تقديراته الخاصة بنسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام خلال الدورة وفي نقطة زمنية معينة.

راجع الإيضاح 4-2-2-4 للحصول على شرح للمعلومات المستقبلية وإدراجها في حسابات خسائر الائتمان المتوقعة.

يتم رصد ومراجعة الافتراضات التي يقوم عليها حساب خسائر الائتمان المتوقعة - مثل كيفية تحديد جدول استحقاق حالات احتمالية عدم الانتظام وكيفية تغيير قيم الضمانات...إلخ - وذلك على أساس نصف سنوي.

لم يتم إجراء أي تغييرات جوهرية على أساليب التقدير أو الافتراضات الجوهرية خلال فترة التقرير.

2-4 مخاطر الائتمان (تتمة)

2-2-4 قياس مخاطر الائتمان المتوقعة (تتمة)

4-2-2-4 دمج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة

يتضمن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وحساب خسائر الائتمان المتوقعة على حد سواء معلومات مستقبلية. قام البنك بإجراء تحليل تاريخي وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة.

تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية والأثر المرتبط بها على احتمالية عدم الانتظام باختلاف الأدوات المالية. كما تم تطبيق حكم الخبير في هذه العملية. يتم توفير توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي") من قبل فريق الاقتصاد في البنك على أساس سنوي بناء على توقعات صندوق النقد الدولي وتقديم أفضل تقدير للاقتصاد خلال السنوات الأربع القادمة.

وبعد أربع سنوات، ولعرض المتغيرات الاقتصادية على مدار العمر المتبقي بكامله، تم استخدام نهج الارتداد المتوسط، مما يعني أن المتغيرات الاقتصادية تميل إما إلى المعدل المتوسط على المدى الطويل (على سبيل المثال للبطالة) أو متوسط معدل النمو على المدى الطويل (مثل الناتج المحلي الإجمالي) على مدار فترة تتراوح بين سنتين إلى خمس سنوات. تم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على احتمالية عدم الانتظام من خلال إجراء تحليل الانحدار الإحصائي لفهم أثر التغيرات في هذه المتغيرات والتي كانت تاريخياً على معدلات عدم الانتظام.

بالإضافة إلى السيناريو الاقتصادي الأساسي، يقدم فريق الاقتصاد في البنك أيضًا سيناريوهات محتملة أخرى إلى جانب سيناريوهات أوزان الترجيح. يتم إعادة تقييم عدد السيناريوهات وصفاتها في تاريخ كل تقرير. في 1 يناير 2018 و31 ديسمبر 2018، خلص البنك إلى أن ثلاثة سيناريوهات قد تناولت علاقات غير خطية. وقد تم تحديد أوزان متساوية لكل سيناريو.

يتم إجراء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان باستخدام احتمالية عدم الانتظام على مدار عمر الدين وفقا لكل أساس والسيناريوهات الأخرى، مضروبة في سيناريو ترجيح الأوزان ذي العلاقة، جنبا إلى جنب مع مؤشرات النوعية والتوقف عن السداد. وهذا من شأنه أن يحدد ما إذا كانت الأداة المالية بأكملها في المرحلة 1 أو المرحلة 2 أو المرحلة 3، وبالتالي يجب تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً أو على مدى عمر الدين. بعد هذا التقييم، يقيس البنك خسائر الائتمان المتوقعة كالوزن المرجح لسيناريوهات خسائر الائتمان المتوقعة كل على حدة.

يتم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للوزن المرجح للاحتمالات عن طريق تشغيل كل سيناريو من خلال نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وضربه في سيناريو الأوزان المرجحة المناسب (على عكس الوزن المرجح للمدخلات).

كما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين الملازم لها، وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية مختلفة بشكل كبير عن تلك المتوقعة. يعتبر البنك أن هذه التنبؤات تمثل أفضل تقديراته للنتائج المحتملة وقد قام بتحليل العلاقات غير الخطية وغير المتناظرة في المحافظ المختلفة للبنك للتأكد من أن السيناريوهات المختارة تمثل بشكل مناسب مجموعة من السيناريوهات المحتملة.

افتراضات اقتصادية متغيرة

إن أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقديرات خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2018 موضحة أدناه. تم استخدام السيناريوهات "الأساسي" و "أفضل الظروف" و "أسوأ الظروف" لجميع المحافظ.

		2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي، أسعار ثابتة (% للتغيير)	أساسي	%3.40	%2.84	%2.31	%2.04
	أفضل الظروف	%3.74	%3.18	%2.65	%2.37
	أسوأ الظروف	%3.07	%2.51	%1.98	%1.70
إجمالي الدين الحكومي العام (% للتغيير)	أساسي	%0.17	%0.13	%0.08	%0.09
	أفضل الظروف	%0.09	%0.05	%0.00	%0.01
	أسوأ الظروف	%0.25	%0.21	%0.16	%0.17
التضخم، متوسط الأسعار المستهلك (% للتغيير)	أساسي	%0.030	%0.022	%0.021	%0.021
	أفضل الظروف	%0.02	%0.02	%0.02	%0.02
	أسوأ الظروف	%0.036	%0.028	%0.026	%0.026

2-4 مخاطر الائتمان (تتمة)

2-2-4 قياس مخاطر الائتمان المتوقعة (تتمة)

4-2-2-4 دمج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

كانت أوزان الترجيح المخصصة لكل سيناريو اقتصادي كما في 31 ديسمبر 2018 كما يلي:

	أساسي	أفضل الظروف	أسوأ الظروف
جميع المحافظ الأخرى	%33.3	%33.3	%33.3

كما تم النظر في اعتبارات مستقبلية أخرى لم تدرج ضمن السيناريوهات المذكورة أعلاه، مثل تأثير أي تغييرات تنظيمية أو تشريعية أو سياسية، ولكن لم يكن لها تأثير مادي وبالتالي لم يتم إجراء تعديل على خسائر الائتمان المتوقعة لهذه العوامل. يتم مراجعة ذلك ومراقبته لاستبيان مدى ملاءمته على أساس ربع سنوي.

5-2-2-4 تجميع الأدوات بالنسبة للخسائر المقاسة على أساس جماعي

بالنسبة إلى مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم إجراء مجموعة من التعرضات على أساس خصائص المخاطر المشتركة، بحيث تكون مخاطر التعرض داخل المجموعة متجانسة.

اعتبارا من 31 ديسمبر 2018، قرر البنك أن يتم تقييم المحافظ، التي لم يتم تصنيف عملاءها المهمين حتى الآن، بشكل جماعي لاحتمالية عدم الانتظام. وهذه تشمل تأمين الصادرات وتمويل الأعمال - الثروة الزراعية والسمكية والحيوانية.

- محفظة تأمين الصادرات صغيرة جدا وتمثل تقريبا 0.15% من إجمالي التعرض عند عدم الانتظام ومن ثم تم تصنيف المحفظة بالكامل ضمن المرحلة 2.
- بالنسبة للثروة الزراعية والسمكية والحيوانية، تم إجراء التحليل التفصيلي استنادًا إلى بيانات التأخير في السداد. من المفترض أن متوسط معدلات التأخير في السداد القائم على أساس تاريخ التأخير في السداد يمثل حالات عدم الانتظام للسنوات (2013-2015).

يتم مراقبة ومراجعة مدى ملاءمة التجميعات على أساس دوري من قبل فريق مخاطر الائتمان.

3-2-4 سياسات الرقابة للحد من المخاطر والتخفيف منها

يسعى البنك لإدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال الانتقاء الفعال للعملاء وعمليات العناية الواجبة ومصفوفة الموافقة ذات النظام الجيد وممارسات استباقية لرصد الائتمان والتحصيل. يقوم البنك بتنويع أنشطته في الإقراض والاستثمار والتمويل ضمن القطاعات والصناعات والمنتجات والمقترضين من أجل تخفيف تركيز المخاطر. ومن حيث التغطية بالضمانات الإضافية، يتم وبصورة نمطية الحصول فقط على الضمانات الأساسية (للموجودات التي يتم تمويلها) بما يتماشى مع اختصاصها في دعم المشاريع الخاصة أو الحصول على الرهن على العقارات.

2-4 مخاطر الائتمان (تتمة)

4-2-4 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمان المحتفظ به أو التحسينات الائتمانية الأخرى

يبين الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية لبنود بيان المركز المالي متضمنة البنود خارج الميزانية العمومية. يظهر الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالإجمالي قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية ولكن بعد خصم الانخفاض في القيمة.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر		
الإجمالي 2017	**الإجمالي 2018**	
86,980	**24,382**	أرصدة لدى مصرف قطر المركزي
2,210,742	**1,948,119**	مبالغ مستحقة من البنوك
4,619,757	**5,315,143**	قروض وتمويلات للعملاء
1,267,036	**1,273,913**	استثمارات في أوراق مالية – الدين
84,598	**105,896**	موجودات أخرى (باستبعاد المبالغ المدفوعة مقدما)
8,269,113	**8,667,453**	**إجمالي البنود في بيان المركز المالي**
907,131	**943,594**	ضمانات خدمتي (الضمين والتصدير)
501,231	**446,048**	خطابات الضمان والائتمان
2,433,553	**2,350,994**	تسهيلات قروض غير مستغلة
103,805	**109,397**	ارتباطات الإيجار التشغيلي
3,945,720	**3,850,033**	**إجمالي البنود خارج بيان المركز المالي**
12,214,833	**12,517,486**	**إجمالي التعرض**

(1) تركيز المخاطر للحد الأعلى من التعرض لمخاطر الائتمان حسب قطاع الصناعة

إجمالي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر		
2017	**2018**	
722,620	**662,301**	الحكومة
2,297,722	**1,972,501**	مؤسسات مالية
8,565,477	**9,165,176**	الصناعة/ التصنيع
629,014	**717,508**	أخرى
12,214,833	**12,517,486**	

2-4 مخاطر الائتمان (تتمة)

4-2-4 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمان المحتفظ به أو التحسينات الائتمانية الأخرى (تتمة)

يلخص الجدول أدناه الجودة الائتمانية من حيث فئة الموجودات المالية استنادا إلى طريقة التصنيف الائتماني الداخلي في البنك:

	قروض تمويلات العملاء		مستحقات من البنوك		استثمارات في أوراق مالية - مدينة		موجودات أخرى	
	2018	2017	**2018**	2017	**2018**	2017	**2018**	2017
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة:	**3,218,681**	4,287,736	**1,948,392**	2,210,742	**1,273,913**	1,267,036	**105,896**	84,598
متجاوزة لتاريخ الاستحقاق لكن غير منخفضة القيمة:	**2,463,067**	599,142	**-**	-	**-**	-	**-**	-
منخفض القيمة								
دون المستوى (متجاوز لتاريخه بأكثر من 3 أشهر)	**57,309**	49,258	**-**	-	**-**	-	**-**	-
مشكوك في تحصيله (متجاوز لتاريخه بأكثر من 6 أشهر)	**24,206**	38,348	**-**	-	**-**	-	**-**	-
خسارة (متجاوز لتاريخها بأكثر من 9 أشهر)	**297,081**	199,224	**-**	-	**-**	-	**-**	-
	378,596	286,830		-	**-**	-	**-**	-
ناقص: مخصص انخفاض القيمة	**(745,201)**	(553,951)	**(273)**	-	**-**	-	**-**	-
القيمة الدفترية - بالصافي	**5,315,143**	4,619,757	**1,948,119**	-	**1,273,913**	-	**105,896**	-
إجمالي القيمة الدفترية	**5,315,143**	4,619,757	**1,948,119**	2,210,742	**1,273,913**	1,267,036	**105,896**	84,598

2-4 مخاطر الائتمان (تتمة)

4-2-4 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمان المحتفظ به أو التحسينات الائتمانية الأخرى (تتمة)

(2) تحليل تقادم فئة القروض والتمويلات المتجاوزة لتاريخ الاستحقاق دون انخفاض في قيمتها

القروض والتمويلات للعملاء متجاوزة لتاريخ استحقاقها دون انخفاض في قيمتها هي تلك التي تكون الفائدة التعاقدية أو المبالغ الأساسية فيها متجاوزة لتاريخ الاستحقاق، ولكن البنك يعتقد أن انخفاض القيمة غير ملائم على أساس مستوى التأمين/ الضمان المتوفر و/ أو مرحلة تحصيل المبالغ المدينة للبنك.

	2017
حتّى 30 يوما	560,213
30 إلى 60 يوماً	19,225
60 - 90 يوما	19,704
الإجمالي	599,142

(3) الضمان الإضافي

إن تحديد الضمان الإضافي المؤهل وقيمة الضمان يستندان إلى لوائح مصرف قطر المركزي ويتم تقييمهما بالرجوع إلى سعر السوق أو مؤشرات الموجودات المماثلة.

لدى البنك ضمانات إضافية على شكل ودائع محتجزة أو رهن على أسهم أو رهن قانوني مقابل القروض والتمويلات متجاوزة القيمة للعملاء.

كما في 31 ديسمبر 2017، يبلغ إجمالي الضمانات 828.12 مليون ريال قطري بالنسبة للتأخر في السداد حتى 30 يوما و28.54 مليون ريال قطري بالنسبة للتأخر في السداد من 31 إلى 60 يوما و25.59 مليون ريال قطري بالنسبة للتأخر في السداد من 61 يوما وما فوق.

3-4 مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم تمكن البنك من الوفاء بمتطلباته التمويلية. وتنشأ مخاطر السيولة من تقلبات التدفقات النقدية بسبب الاضطرابات في السوق أو انخفاض التصنيفات الائتمانية مما يؤدي إلى التوقف الفوري لبعض مصادر التمويل. إن تعرض البنك لمخاطر السيولة هو في حده الأدنى حيث أن كافة موجوداته ممولة بالكامل برأس المال. لذا، فإن مخاطر السيولة ومخاطر الموجودات والمطلوبات الخالصة مثل عدم تطابق تاريخ الاستحقاق ومخاطر معدل الفائدة في دفاتر البنك جميعها في حدها الأدنى.

يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق موجودات ومطلوبات البنك. وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية كما في تاريخ بيان المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي. تعتبر المبالغ التي تم إدراجها في جداول الاستحقاق بمثابة تدفقات نقدية تعاقدية غير مخصومة، بما في ذلك مدفوعات أصل المديونية والفوائد. ويتم تقويم جميع المطلوبات بالريال القطري. ويتم تقويم الموجودات بشكل أساسي بالريال القطري بنسبة 90% من إجمالي الموجودات، و10% من إجمالي الموجودات بالدولار الأمريكي، علماً بأن الريال القطري مثبت مقابل الدولار الأمريكي.

في 31 ديسمبر 2018	حتى 1 شهر	1 - 3 أشهر	3 - 12 أشهر	إجمالي فرعي أقل من سنة	1 - 5 سنوات	اكثر من 5 سنوات	بدون استحقاق	الإجمالي
أرصدة لدى مصرف قطر المركزي	24,382	-	-	24,382	-	-	-	24,382
مبالغ مستحقة من البنوك	269,082	260,000	1,199,727	1,728,809	200,000	19,310	-	1,948,119
قروض وتمويلات مقدمة للعملاء	411,431	227,952	745,565	1,384,948	2,444,946	1,485,249	-	5,315,143
استثمارات في أوراق مالية	-	-	-	-	498,192	775,720	258,195	1,532,107
موجودات أخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً)	-	-	-	-	-	-	105,896	105,896
إجمالي الموجودات	704,895	487,952	1,945,292	3,138,139	3,143,138	2,280,279	364,091	8,925,647
ودائع العملاء	58,095	-	-	58,095	-	-	-	58,095
مطلوبات أخرى (باستبعاد الإيرادات المؤجلة)	117,123	5,362	-	122,485	-	-	-	122,485
إجمالي المطلوبات	175,218	5,362	-	180,580	-	-	-	180,580
صافي فجوة السيولة	529,677	482,590	1,945,292	2,957,559	3,143,138	2,280,279	364,091	8,745,067
فجوة السيولة المتراكمة	529,677	1,012,267	2,957,559	2,957,559	6,100,697	8,380,976	8,745,067	8,745,067

3-4 مخاطر السيولة (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2017	حتى شهر واحد شهر	1 - 3 أشهر	3 - 12 أشهر	إجمالي فرعي أقل من سنة	1 - 5 سنوات	اكثر من 5 سنوات	بدون استحقاق	الإجمالي
أرصدة لدى مصرف قطر المركزي	86,980	-	-	86,980	-	-	-	86,980
مبالغ مستحقة من البنوك	901,432	1,090,000	-	1,991,432	200,000	19,310	-	2,210,742
قروض وتمويلات مقدمة للعملاء	118,664	205,451	184,535	508,650	2,233,815	1,877,292	-	4,619,757
استثمارات في أوراق مالية	-	75,000	150,870	225,870	367,652	673,513	202,547	1,469,582
موجودات أخرى (باستبعاد المبالغ المدفوعة مقدما)	-	-	-	-	-	-	84,598	84,598
إجمالي الموجودات	1,107,076	1,370,451	335,405	2,812,932	2,801,467	2,570,115	287,145	8,471,659
ودائع العملاء	79,910	-	-	79,910	-		-	79,910
مطلوبات أخرى (باستبعاد الإيرادات المؤجلة)	107,618	2,214	-	109,832	-	-	-	109,832
إجمالي المطلوبات	187,528	2,214	-	189,742	-	-	-	189,742
صافي فجوة السيولة	919,548	1,368,237	335,405	2,623,190	2,801,467	2,570,115	287,145	8,281,917
فجوة السيولة المتراكمة	919,548	2,287,785	2,623,190	2,623,190	5,424,657	7,994,772	8,281,917	8,281,917

4-4 مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للحركة في متغيرات السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق ضمن الإطار التنظيمي للحدود التي وضعها مصرف قطر المركزي، ووضع الإطار الداخلي لإدارة مخاطر السوق، ويعد ضمان الالتزام بهذه المنهجية من مسؤوليات لجنة الموجودات والمطلوبات التي تتكون من الإدارة العليا بما في ذلك أعضاء من دائرة إدارة المخاطر. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة الناتجة عن عدم تطابق الموجودات والمطلوبات أو أدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يتم إعادة تسعيرها خلال فترة معينة.

تدار فجوات سعر الفائدة وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن حدود المجلس المقررة. تتم مراقبة التعرض لجميع المخاطر والإبلاغ عنها في الوقت المناسب إلى الإدارة العليا ويتم تصعيد أي مخالفات على الفور. بالإضافة إلى ذلك، تتم مراقبة كل أنشطة التداول بشكل مستمر على مستوى لجنة الموجودات والمطلوبات.

(أ) مخاطر أسعار الفائدة

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لاستثماراته في سندات الدخل الثابت. تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة في محفظة سندات الدخل الثابت بأسلوب آلية موضوعة بشكل جيد للعناية الواجبة للمصدر وانتقاء السندات تماشيا مع أهداف المحفظة. تحدد سياسة الخزينة في البنك معايير العناية الواجبة للمصدر وتفويضات الموافقة وحدود مراقبة وإعداد تقارير المخاطر. يستخدم البنك مقاييس متنوعة لقياس حساسية مخاطر سعر الفائدة لمحفظته والتي تتضمن اختبارا للفترة والضغط.

فيما يلي مركز حساسية فوائد البنك استنادا إلى اتفاقيات إعادة التسعير التعاقدية كما في 31 ديسمبر 2018:

	حتى 3 أشهر	3 اشهر إلى سنة	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير حساسة لأسعار الفائدة	الإجمالي
أرصدة لدى مصرف قطر المركزي	-	-	-	-	24,382	24,382
مبالغ مستحقة من البنوك	529,082	1,199,727	200,000	19,310	-	1,948,119
قروض وتمويلات مقدمة للعملاء	639,383	745,565	2,444,946	1,485,249		5,315,143
استثمارات في أوراق مالية	-	-	498,192	775,720	258,195	1,532,107
موجودات أخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة)	-	-	-	-	105,896	105,896
إجمالي الموجودات	**1,168,465**	**1,945,292**	**3,143,138**	**2,280,279**	**388,473**	**8,925,647**
ودائع العملاء	-	-	-	-	58,095	58,095
مطلوبات أخرى (باستبعاد الإيرادات المؤجلة)	-	-	-	-	122,485	122,485
إجمالي المطلوبات	-	-	-	-	180,580	180,580
فجوة حساسية أسعار الفائدة في الميزانية العمومية	**1,168,465**	**1,945,292**	**3,143,138**	**2,280,279**	**207,893**	**8,745,067**
الفجوة التراكمية لحساسية أسعار الفائدة	**1,168,465**	**3,113,757**	**6,256,895**	**8,537,174**	**8,745,067**	**8,745,067**

يتم تقويم الموجودات بشكل أساسي بالريال القطري بنسبة 90% من إجمالي الموجودات، و10% من إجمالي الموجودات بالدولار الأمريكي، علما بأن الريال القطري مثبت مقابل الدولار الأمريكي.

4-4 مخاطر السوق (تتمة)

فيما يلي مركز حساسية فوائد البنك استنادا إلى اتفاقيات إعادة التسعير التعاقدية كما في 31 ديسمبر 2017:

	حتى 3 أشهر	3 اشهر إلى سنة	1 -5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير حساسة لأسعار الفائدة	الإجمالي
أرصدة لدى مصرف قطر المركزي	-	-	-	-	86,980	86,980
مبالغ مستحقة من البنوك	1,991,432	-	200,000	19,310	-	2,210,742
قروض وتمويلات مقدمة للعملاء	324,115	184,535	2,233,815	1,877,292	-	4,619,757
استثمارات في أوراق مالية	75,000	150,870	367,652	673,513	202,547	1,469,582
موجودات أخرى (باستبعاد المبالغ المدفوعة مقدما)	-	-	-	-	84,598	84,598
إجمالي الموجودات	2,390,547	335,405	2,801,467	2,570,115	374,125	8,471,659
ودائع العملاء	-	-	-	-	79,910	79,910
مطلوبات أخرى (باستبعاد الإيرادات المؤجلة)	-	-	-	-	109,832	109,832
إجمالي المطلوبات	-	-	-	-	189,742	189,742
فجوة حساسية أسعار الفائدة في الميزانية العمومية	2,390,547	335,405	2,801,467	2,570,115	184,383	8,281,917
الفجوة التراكمية لحساسية أسعار الفائدة	2,390,547	2,725,952	5,527,419	8,097,534	8,281,917	8,281,917

يتم تقويم الموجودات بشكل أساسي بالريال القطري بنسبة 90% من إجمالي الموجودات، و10% من إجمالي الموجودات بالدولار الأمريكي، علما بأن الريال القطري مثبت مقابل الدولار الأمريكي.

يبين الجدول التالي الحساسية تجاه التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة، مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة في بيان الربح أو الخسارة للبنك.

تتمثل حساسية بيان الربح أو الخسارة في الأثر الناتج عن تغيرات مفترضة في معدلات الفائدة على صافي إيراد الفوائد لمدة سنة واحدة اعتمادا على معدل سعر فائدة متغير للموجودات والمطلوبات المالية غير المتداولة في السوق كما في تاريخ التقرير. من المتوقع أن يكون تأثير الانخفاض في نقاط الأساس مساوياً ومعاكساً لتأثير الزيادة الموضحة.

	زيادة/ نقص في نقاط الأساس	**حساسية صافي إيرادات الفوائد**	
		2018	2017
التأثير المتوقع (ريال قطري)	+/ - 10	**+/ - 1,894**	+/ - 1,615

(ب) مخاطر العملات

حسب رأي الإدارة، فإن تعرض البنك لمخاطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية في حده الأدنى، حيث أن معظم العملات الأجنبية والموجودات والمطلوبات المالية مسجلة بالدولار الأمريكي واليورو. ونظرا لأن سعر الريال القطري مثبت مقابل الدولار الأمريكي، فإن الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تعتبر من مخاطر العملة الأجنبية الجوهرية. كما أن التعرض لمخاطر اليورو في حده الأدنى، حيث أن 0.30% من إجمالي الموجودات مقومة بهذه العملة، وبالتالي لا تمثل خطرا جوهريا على البنك.

4-4 مخاطر السوق (تتمة)

(ج) مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار حقوق الملكية هي انخفاض القيمة العادلة لحقوق الملكية نتيجة تغيرات في مستويات حقوق الملكية وقيمة الاستثمارات الفردية. وفيما يلي الأثر على حقوق الملكية نتيجة لتغير معقول محتمل في مؤشرات حقوق الملكية بافتراض بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة.

مؤشرات السوق	التغير في سعر السهم	التأثير على حقوق الملكية	
		2018	2017
سوق قطر للأوراق المالية	%10	**+/ - 21,354**	+/ - 17,600

5-4 المخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى

تتمثل المخاطر التشغيلية في الخسائر الناجمة من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ويسعى البنك لتقليل خسائر التشغيل بالتأكد من وجود بنية تحتية جيدة وضوابط رقابة ونظم وموظفين بمستوى جيد في كافة أرجاء المؤسسة. إن عملية التقييم الذاتي للمخاطر وضوابط الرقابة على مستوى المؤسسة تساعد البنك في تحديد المخاطر واختبار ضوابط الرقابة ومتابعة التعرض للمخاطر التشغيلية الكبيرة والإبلاغ عنها من خلال مؤشرات المخاطر الرئيسية وبيانات خسارة المخاطر التشغيلية. وبصورة مماثلة فإن المخاطر التنظيمية والقانونية ومخاطر السمعة يتم تقييمها بأسلوب عملية التقييم الذاتي للمخاطر وضوابط الرقابة ويتم التحكم بها على الدوام. ويحصل البنك على استشارات قانونية خارجية لتأكيد استيفاء المتطلبات القانونية والتنظيمية، عند اللزوم.

المخاطر الأخرى التي يتعرض لها البنك هي المخاطر النظامية والقانونية ومخاطر السمعة. تتم إدارة المخاطر التنظيمية عبر إطار عمل سياسات وإجراءات الالتزام. وتتم إدارة المخاطر القانونية عبر الاستعانة الفعالة بمستشارين قانونيين خارجيين. أما إدارة مخاطر السمعة فتتم عن طريق الفحص المستمر للأمور التي تؤثر على سمعة البنك وإصدار التعليمات والسياسات إن كان ذلك ملائما.

6-4 إدارة رأس المال

وحيث أن رأس المال هو المصدر الرئيسي لتمويل مختلف خطوط الأعمال في البنك، فإن الهدف الرئيسي هو الحفاظ على قيمة رأس المال على مستوى تكون فيه أعمال البنك مستدامة. تتمثل الأهداف الأخرى لإدارة رأس مال البنك في ضمان أن يحافظ البنك على تصنيف مصرفي قوي ونسب رأسمالية سليمة من أجل دعم أهدافه التنموية. لم يدخل البنك تعديلات على الأهداف والسياسات أو الإجراءات للسنوات السابقة.

يحتفظ البنك بقاعدة رأسمالية تتم إدارتها بفعالية لتغطية المخاطر المتأصلة بالأعمال.

يشتمل رأس المال على رأس المال والاحتياطي القانوني والاحتياطي العام واحتياطي المخاطر واحتياطي القيمة العادلة والأرباح المدورة والبالغة 9.6 مليار ريال قطري (2017: 9.2 مليار ريال قطري).

5 الموجودات المالية والمطلوبات المالية

التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة

يوضح الجدول أدناه مقارنة القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للبنك:

	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
31 ديسمبر 2018				
أرصدة لدى المصرف المركزي	**24,382**	**-**	**24,382**	**24,382**
مبالغ مستحقة من البنوك	**1,948,119**	**-**	**1,948,119**	**1,948,119**
قروض وتمويلات مقدمة للعملاء	**5,315,143**	**-**	**5,315,143**	**5,315,143**
استثمارات في أوراق مالية	**-**	**1,532,107**	**1,532,107**	**1,532,107**
موجودات أخرى (باستبعاد المبالغ المدفوعة مقدما	**105,896**	**-**	**105,896**	**105,896**
	7,393,540	**1,532,107**	**8,925,647**	**8,925,647**
ودائع العملاء	**58,095**	**-**	**58,095**	**58,095**
مطلوبات أخرى (باستبعاد الإيرادات المؤجلة)	**122,485**	**-**	**122,485**	**122,485**
	180,580	**-**	**180,580**	**180,580**

	قروض وذمم مدينة	متاحة للبيع	تكلفة مطفأة أخرى	الإجمالي الدفترية القيمة	القيمة العادلة
31 ديسمبر 2017					
أرصدة لدى مصرف قطر المركزي	86,980	-	-	86,980	86,980
مبالغ مستحقة من البنوك	2,210,742	-	-	2,210,742	2,210,742
قروض وتمويلات مقدمة للعملاء	4,619,757	-	-	4,619,757	4,619,757
استثمارات في أوراق مالية	-	1,469,582	-	1,469,582	1,469,582
موجودات أخرى (باستبعاد المبالغ المدفوعة مقدما)	-	-	84,598	84,598	84,598
	6,917,479	1,469,582	84,598	8,471,659	8,471,659
ودائع العملاء	-	-	79,910	79,910	79,910
مطلوبات أخرى (باستبعاد الإيرادات المؤجلة)	-	-	109,832	109,832	109,832
	-	-	189,742	189,742	189,742

تساوي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة القيم الدفترية لها. ويعود ذلك إلى أن البنك يقوم بتمويل المؤسسات في قطاع التنمية مع تحقيق فائدة فعلية مصرح بها من قبل حكومة قطر. يعتبر معدل الفائدة في السوق للحصول على قروض تنموية مماثلا لمعدلات الفائدة التي يقدمها البنك مما أدى إلى تغيير الحد الأدنى في معدل الفائدة.

6 استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية استخدام التقديرات المحاسبية التي نادراً ما تتساوى، كأمر بديهي، مع النتائج الفعلية ذات العلاقة. تحتاج الإدارة لإبداء رأيها في تطبيق السياسات المحاسبية للبنك.

يقدم هذا الإيضاح لمحة عامة عن المجالات التي تنطوي على درجة أعلى من الحكم أو التعقيد، والمصادر الرئيسية لحالات عدم التأكد من التقدير التي تنطوي على مخاطر جوهرية مما يؤدي إلى تعديل مادي خلال السنة المالية القادمة. ويتم إدراج هذه البيانات المالية المعلومات التفصيلية المتعلقة بكل من هذه التقديرات والأحكام في الإيضاحات ذات العلاقة مع المعلومات المتعلقة بأسس الحساب لكل من البنود المتأثرة في البيانات المالية.

(أ) قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

إن قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام نماذج معقدة وافتراضات كبيرة حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال: احتمال تعثر العملاء والخسائر الناتجة). ويرد شرح تفصيلي للمدخلات والافتراضات وأساليب التقدير المستخدمة في قياس خسائر الائتمان المتوقعة في الإيضاح 4-2-2، والذي يحدد أيضا حالات الحساسية الرئيسية لخسائر الائتمان المتوقعة للتغيرات في هذه العناصر.

تقتضي الحاجة أيضاً عدداً من الأحكام العامة في تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛
- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات المستقبلية المتوقعة لكل نوع من المنتجات/ الأسواق وخسائر الائتمان المتوقعة ذات الصلة؛ و
- تحديد المجموعات ذات الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

إن المعلومات التفصيلية حول الأحكام والتقديرات التي وضعها البنك في المجالات المذكورة أعلاه مبينة في الإيضاح 4-2-2.

(ب) الأحكام المحاسبية الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية للبنك

(1) تقييم الأدوات المالية

يستخدم البنك التدرج التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بواسطة أسلوب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة؛

المستوى 2: الطرق الأخرى التي تكون فيها جميع المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة قابلة للملاحظة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى 3: الطرق التي تستخدم المدخلات والتي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تعتمد على بيانات السوق الملحوظة.

6 استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

يظهر الجدول التالي تحليلا للأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب تدرج مستويات القيمة العادلة:

	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
31 ديسمبر 2018				
الموجودات المالية				
استثمارات في أوراق مالية	**1,487,455**	**-**	**44,652**	**1,532,107**
31 ديسمبر 2017				
موجودات مالية				
استثمارات في أوراق مالية	1,443,041	-	26,541	1,469,582

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، لم يتم إجراء تحويلات بين قياسات القيمة العادلة بالمستوى 1 والمستوى 2 ، ولم يتم إجراء تحويلات إلى ومن قياسات القيمة العادلة بالمستوى 3.

استثمارات في أوراق مالية - بالتكلفة

في 31 ديسمبر 2018، تم تسجيل بعض الاستثمارات المالية غير المدرجة والبالغة 44.65 مليون ريال قطري (2017: 26.54مليون ريال قطري) بالتكلفة بسبب عدم توفر أسعار سوق مدرجة أو قياسات أخرى موثوق بها لقيمها العادلة. وترى الإدارة عدم حدوث انخفاض في قيمتها، وأن التكلفة تمثل القيمة العادلة لهذه الاستثمارات.

(2) الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات/الاستثمارات العقارية

تحدد إدارة البنك العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والمعدات/ الاستثمارات العقارية لاحتساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بالأخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للأصل والتقادم الفعلي والفني أو التجاري.

7 المستحقات من البنوك

	2018	2017
حسابات جارية	**1,898**	-
حسابات تحت الطلب	**207,184**	251,432
ودائع	**1,739,310**	1,959,310
	1,948,392	2,210,742
مخصص الانخفاض في القيمة	**(273)**	-
	1,948,119	2,210,742

	2018	2017
فيما يلي التوزيع الجغرافي:		
قطر	**1,926,300**	2,161,884
أمريكا الشمالية	**14,220**	48,407
أوروبا	**7,052**	112
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	**820**	339
	1,948,392	2,210,742

	2018	2017
متداولة	**1,729,082**	1,991,432
غير متداولة	**219,310**	219,310
في 31 ديسمبر	**1,948,392**	2,210,742

8 القروض والتمويلات للعملاء

(أ) حسب النوع

	2018	2017
(1) قروض وتمويلات من أعمال مصرفية تقليدية	**377,254**	501,267
(2) أنشطة التمويل الإسلامي		
المرابحة	**2,740,449**	2,258,368
الاستصناع	**49,525**	33,436
الإجارة	**3,076,535**	2,547,972
	5,866,509	4,839,776
إيراد غير مستحق من التمويلات الإسلامي	**(183,419)**	(167,335)
	5,683,090	4,672,441
صافي الأنشطة التمويلية	**6,060,344**	5,173,708
مخصص الانخفاض في القيمة	**(745,201)**	(553,951)
صافي القروض والتمويلات والأنشطة التمويلية	**5,315,143**	4,619,757

	2018	2017
متداولة	**1,384,948**	508,650
غير متداولة	**3,930,195**	4,111,107
في 31 ديسمبر	**5,315,143**	4,619,757

(ب) جميع القروض والتمويلات قدمت لعملاء من شركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم في دولة قطر.

(ج) الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة القروض والتمويلات كالتالي:

	2018	2017
في 1 يناير	**553,951**	421,247
تأثير خسائر الائتمان المتوقعة على التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	**152,732**	-
محمل للسنة	**68,871**	146,739
استردادات	**(30,353)**	(14,035)
في 31 ديسمبر	**745,201**	553,951

8 القروض والتمويلات للعملاء (تتمة)

(د) تفاصيل القروض المتعثرة كالتالي:

بلغت القيمة الصافية للقروض والتمويلات وأنشطة التمويل غير المتعثرة كما في 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 378.60 مليون ريال قطري وتمثل 6.06% (2017: 286.83 مليون ريال قطري وتمثل 5.4%) من إجمالي القروض والتمويلات المقدمة للعملاء.

(هـ) صافي الانخفاض في القيمة خلال السنة:

	2018	2017
القروض والتمويلات (صافية من الاسترداد)	**33,183**	131,547
فائدة معلقة	**5,335**	1,157
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	**38,518**	132,704

9 استثمارات في أوراق مالية

	2018			2017		
	مدرجة	**غير مدرجة**	**الإجمالي**	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي
حسب النوع						
سندات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العامة من خلال الدخل الشامل الآخر/ المتاحة للبيع (لعام 2017)	**213,542**	**-**	**213,542**	176,005	-	176,005
أوراق حقوق ملكية مقاسة بالتكلفة	**-**	**15,111**	**15,111**	-	1,820	1,820
سندات دولة قطر	**662,301**	**-**	**662,301**	722,620	-	722,620
سندات دين أخرى	**611,612**	**-**	**611,612**	544,416	-	544,416
صناديق استثمار	**-**	**29,541**	**29,541**	-	24,721	24,721
الإجمالي	**1,487,455**	**44,652**	**1,532,107**	1,443,041	26,541	1,469,582

9 استثمارات في أوراق مالية (تتمة)

	2018	2017
متداولة	-	225,870
غير متداولة	**1,532,107**	1,243,712
في 31 ديسمبر	**1,532,107**	1,469,582

فيما يلي الحركة في الاستثمار في أوراق مالية:

	2018	2017
في 1 يناير	**1,469,582**	1,829,168
إضافات	**291,083**	125,809
استبعادات	**(231,232)**	(287,583)
صافي مبلغ التحويل من حقوق الملكية	**-**	(121,139)
زيادة (انخفاض) القيمة العادلة	**2,674**	(76,673)
في 31 ديسمبر	**1,532,107**	1,469,582

تمثل سندات دولة قطر والموجودات المالية من سندات الدين الأخرى البالغ قيمتها 662.3 مليون ريال قطري و 611.61 مليون ريال قطري على التوالي (2017: 722.62 مليون ريال قطري و544.42 مليون ريال قطري) استثمارات في أوراق مالية ذات معدل ثابت. وليس هناك استثمارات في أوراق مالية ذات معدلات متغيرة كما في 31 ديسمبر 2018.

الاستثمارات في منشآت أخرى

لدى البنك حصة في شركة إعلان قطر ذ.م.م. ("إعلان قطر") والشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية ش.م.ق. ("الشركة القطرية الألمانية") وتصنف كاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

(1) الأنشطة الرئيسية لشركة إعلان قطر تتمثل في تقديم خدمات الوسائل الإعلامية والإعلانات الخارجية وخدمات التسويق وإدارة المناسبات والطباعة وخدمات اللوحات الإعلانية في الأماكن العامة.

خلال عام 2014، انتقلت ملكية شركة إعلان قطر ذ.م.م للبنك بناء على تعليمات وزارة المالية مقابل ريال قطري واحد. وتم تحويل نسبة 99.1% من أسهم شركة إعلان قطر إلى بنك قطر للتنمية مباشرة ونسبة 0.9% من خلال شركته المملوكة له بالكامل وهي شركة يلو سيرفسز ذ.م.م. (وهي شركة تأسست حصرا للاستحواذ على شركة إعلان قطر).

لا يتم توحيد شركة إعلان قطر في دفاتر البنك وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 "البيانات المالية الموحدة"، حيث أن وزارة المالية لها الحق في تغيير المالك دون إبداء أي أسباب بموجب كتاب الوزارة المؤرخ في 19 أكتوبر 2014.

يتمثل أقصى حد للخسارة يمكن أن يتعرض له البنك في مخاطر الائتمان المتعلقة بمبلغ القرض البالغ 1,294 مليون ريال قطري (2017: 1,240 مليون ريال قطري) المقدم من البنك لشركة إعلان قطر. ومع ذلك، فإن تعرّض البنك تجاه شركة إعلان قطر مؤمَّن بضمان صادر من وزارة المالية لتسوية القرض في حال التخلف عن السداد.

(2) تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة القطرية الألمانية في تصنيع الإبر الطبية ذات الاستخدام الواحد. وعلى الرغم من أن البنك يمتلك أقل من 20% من نسبة المساهمة في الشركة القطرية الألمانية، إلا أن وجود النفوذ الجوهري يتضح من خلال تمثيل البنك بمجلس الإدارة والاشتراك المباشر في عمليات رسم السياسات للشركة القطرية الألمانية. ومع ذلك، لم يتم تسجيل الشركة القطرية الألمانية باستخدام طريقة حقوق الملكية المحاسبية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 حيث أن عمليات الشركة ليست مادية بالنسبة للبنك.

10 دمج الأعمال

في سبتمبر 2017، أبرم البنك اتفاقية لشراء الحصص المتبقية (50%) من مركز حاضنة قطر للأعمال (التي سبق تسجيلها كاستثمار في مشروع مشترك كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016) مقابل مبلغ نقدي قدره 37 مليون ريال قطري.

أجرى البنك دراسة لتخصيص سعر الشراء لصافي موجودات الشركة التابعة.

أدى الاستحواذ إلى تحقيق ربح بقيمة 7.2 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وقد تم تحويل الموجودات الرئيسية في دفاتر الشركة (استثمارات عقارية) إلى دفاتر بنك قطر للتنمية في شهر ديسمبر 2017. راجع الإيضاح 11.

	سبتمبر 2017
الموجودات	
استثمارات عقارية	**97,350**
الأرصدة البنكية والنقد	**12,561**
أخرى	**39,595**
إجمالي الموجودات	**149,506**
حقوق الملكية والمطلوبات	
مطلوبات	
ذمم دائنة ومستحقات	**7,612**
أخرى	**31,350**
إجمالي المطلوبات	**38,962**
صافي الموجودات	**110,544**
حقوق الملكية	
رأس المال	**70,000**
أرباح مدورة	**40,544**
إجمالي حقوق الملكية/ صافي الموجودات	**110,544**
المقابل النقدي المدفوع مقابل حصة الـ 50% المتبقية	**103,350**
ربح من الاستحواذ	**7,194**

11 الاستثمارات في الشركات الزميلة والشركات التابعة

	2018	2017
الرصيد في 1 يناير	**13,822**	22,879
استثمارات مقتناة خلال السنة	**35,200**	35,000
	49,022	57,879
الحصة في النتائج	**(22,067)**	(7,610)
مستبعد/ منخفض القيمة خلال السنة	**-**	(36,447)
	(22,067)	(44,057)
الرصيد في 31 ديسمبر	**26,955**	13,822

اسم الشركة	القيمة 2018	القيمة 2017	شركات زميلة/ مشروع مشترك	البلد	نسبة الملكية % 2018	نسبة الملكية % 2017
يلو سيرفسز ذ.م.م.	**22,755**	9,822	شركة تابعة	قطر	**%100**	%100
شركة يلو للتطوير الترفيهي ذ.م.م.	**200**	-	شركة تابعة	قطر	**%100**	-
حاضنة قطر للأعمال	**4,000**	4,000	شركة تابعة	قطر	**%100**	%100
الشمس لتقنيات الإضاءة المتطورة ش.م.ق.م*	**-**	-	شركة زميلة	قطر	**%39**	%39
مركز البداية**	**-**	-	مشروع مشترك	قطر	**%50**	%50

فيما يلي ملخص لاستثمارات البنك في الشركات التابعة غير الموحدة:

(أ) يلو سيرفسز ذ.م.م.
تعمل يلو سيرفسيز ذ.م.م. في أنشطة الاستثمار وتوفر خدمات الاستشارات الإدارية.

هذا الاستثمار يتم عرضه ضمن استثمار في شركات زميلة وشركات تابعة، ويتم معالجته كشركة تابعة ولكن لا يتم تجميعه حيث أن عمليات الشركة ليست مادية بالنسبة للبنك.

(ب) شركة يلو للتطوير الترفيهي ذ.م.م.
الأنشطة الرئيسية للشركة هي الاستثمار في العقارات بما في ذلك إنشاء وبيع وتشغيل وتطوير مختلف أنواع المشاريع ومقاولات المباني العامة وتشغيل العقارات.

تمت معاملة هذا الاستثمار كشركة تابعة ولكن لم يتم توحيدها حيث أن عمليات الشركة ليست مادية بالنسبة للبنك.

(ج) مركز حاضنة قطر للأعمال
تم تشكيل مركز حاضنة قطر للأعمال ("المركز") لتزويد رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدعم الذي يسمح لهم بتعزيز قدراتهم، والاستمرار في بناء أعمالهم وتنفيذ عملياتهم بنجاح.

تم تسجيلها كاستثمار في المشروع المشترك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. استحوذ بنك قطر للتنمية في شهر سبتمبر من عام 2017 على الحصص المتبقية وسيطر على عمليات المركز بالكامل.

تم اعتبار المعاملة بمثابة دمج للأعمال. وقام بنك قطر للتنمية كونه الجهة التي استحوذت على المركز بتطبيق طريقة القيمة العادلة بدءا من تاريخ الاستحواذ. يرجى الرجوع إلى الإيضاح 10.

(د) الشمس لتقنيات الإضاءة المتطورة ش.م.ق.ع
تتمثل أنشطة شركة الشمس لتقنيات الإضاءة المتطورة ش.م.ق.ع. الرئيسية في صناعة أضواء الهالوجين ومنتجات الأضواء الأخرى.

ويتم تصنيف هذا الاستثمار كاستثمار في شركة زميلة. كما قام البنك بتمديد أحد التسهيلات التمويلية بقيمة 9.08 مليون ريال قطري للشركة.

(هـ) مركز البداية
يقدم مركز البداية الدعم الاستشاري والتدريب للشباب المقيمين في قطر فيما يتعلق بالتقييمات الشخصية والاستشارات المهنية والتدريب على الاستعداد للعمل وبرامج القيادة والتدريب/ الإشراف على المشاريع التجارية وخدمات تطوير المشاريع التي تسهل العديد من الخيارات للحصول على التمويل. في يوليو 2018، اتفق الطرفان على أن بنك قطر للتنمية سيحصل على حقوق الملكية المتبقية للشركة ليصبح المالك الوحيد. ومع ذلك، في 31 ديسمبر 2018، لا يزال بنك قطر للتنمية في طور استكمال التسجيل لدى الوزارة.

11 الاستثمارات في الشركات الزميلة والشركات التابعة (تتمة)

المركز المالي لنتائج الشركات الزميلة والشركات التابعة استنادا إلى أحدث البيانات المالية المدققة كما يلي:

	يلو سيرفسز ذ.م.م.	شركة يلو للتطوير الترفيهي ذ.م.م.	حاضنة قطر للأعمال	الشمس لتقنيات الإضاءة المتطورة ش.م.ق.م*	مركز البداية**	الإجمالي
31 ديسمبر 2018						
إجمالي الموجودات	**36,790**	**304**	**26,115**	**8,690**	**898**	**72,797**
إجمالي المطلوبات	**14,035**	**-**	**5,585**	**9,495**	**884**	**29,999**
إجمالي الإيرادات	**-**	**-**	**459**	**857**	**303**	**1,619**
صافي الربح/ (الخسارة)	**(22,067)**	**-**	**(1,229)**	**(2,251)**	**(6,350)**	**(31,897)**
الحصة في الربح (الخسارة)	**(22,067)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(22,067)**

	يلو سيرفسز ذ.م.م.	شركة يلو للتطوير الترفيهي ذ.م.م.	حاضنة قطر للأعمال	الشمس لتقنيات الإضاءة المتطورة ش.م.ق.م*	مركز البداية**	الإجمالي
31 ديسمبر 2017						
إجمالي الموجودات	10,251	-	20,262	10,514	3,223	44,250
إجمالي المطلوبات	430	-	3,060	8,783	4,766	17,039
إجمالي الإيرادات	-	-	4,882	1,050	283	6,215
صافي الخسارة	-	-	(14,781)	(1,582)	(3,948)	(20,311)
الحصة في الخسارة	-	-	(5,440)	(617)	-	(6,057)

* انخفضت قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة بالكامل.

**انخفضت قيمة الاستثمار في هذا المشروع المشترك بالكامل. اعترف البنك بحصة في الخسارة مساوية لمقدار تكلفة الاستثمار في السنوات السابقة.

يقدم الجدول التالي القيم الدفترية والتصنيفات للحصص المسجلة في بيان المركز المالي للبنك والحد الأقصى للتعرض للخسارة كما في وللسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و2017.

	2018	2017
بنود بيان المركز المالي		
استثمارات في أوراق مالية	*-	*-
قروض وتمويلات للعميل	**1,293,597**	1,239,934
إجمالي الموجودات	**1,293,597**	1,239,934
بنود بيان الربح أو الخسارة		
الربح	**38,808**	31,841
الحد الأقصى للتعرض للخسارة	**1,332,405**	1,271,775

*يُمثل الاستثمارات في إعلان قطر ذ.م.م. بقيمة 1 ريال قطري.

إيضاح 12-1

لدى يلو سيرفيسز ذ.م.م. صافي موجودات بمبلغ 36.79 مليون ريال قطري تمثل فقط النقد والاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2018.

إيضاح 12-2

لدى يلو للتطوير الترفيهي ذ.م.م. صافي موجودات بمبلغ 0.31 مليون ريال قطري تمثل فقط النقد والذمم المدينة الأخرى كما في 31 ديسمبر 2018.

12 استثمارات عقارية

فيما يلي الحركة في الاستثمارات العقارية:

	مبان	أراض	مشاريع قيد التطوير	الإجمالي
التكلفة				
الرصيد في 1 يناير 2017	440,900	53,576	351,576	846,052
استحواذات خلال السنة	297	-	72,507	72,804
تحويلات من استثمار في شركة تابعة (إيضاح 11)	97,350	-	-	97,350
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	538,547	53,576	424,083	1,016,206
الرصيد في 1 يناير 2018	**538,547**	**53,576**	**424,083**	**1,016,206**
تحويلات	**399,092**	**-**	**(399,092)**	**-**
استحواذات خلال السنة	**-**	**-**	**42,236**	**42,236**
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**937,639**	**53,576**	**67,227**	**1,058,442**
الاستهلاك المتراكم				
الرصيد في 1 يناير 2017	(43,180)	-	-	(43,180)
المحمل خلال السنة	(18,364)	-	-	(18,364)
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	(61,544)	-	-	(61,544)
الرصيد في 1 يناير 2018	**(61,544)**	**-**	**-**	**(61,544)**
المحمل خلال السنة	**(24,779)**	**-**	**-**	**(24,779)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**(86,323)**	**-**	**-**	**(86,323)**
القيم الدفترية				
الرصيد في 1 يناير 2017	397,720	53,576	351,576	802,872
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	477,003	53,576	424,083	954,662
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**851,316**	**53,576**	**67,227**	**972,119**

تتكون الاستثمارات العقارية من الأراضي والمباني والمشاريع قيد التطوير التي مقرها دولة قطر، وتتم تسجيل جميع الاستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية ناقصا الاستهلاك وانخفاض القيمة، إن وجد.

تم تطوير المباني المدرجة ضمن الاستثمارات العقارية على أراضٍ لا يملكها البنك لكنها مستأجرة من دولة قطر.

12 استثمارات عقارية (تتمة)

لأغراض الإفصاح، تم تقييم الاستثمارات العقارية للبنك كما في 31 ديسمبر 2018 من قبل جهات تقييم مؤهلة مهنيا ومستقلة ممن لديهم مؤهلات مهنية معترف بها في مجال العمل علاوة على خبرة حديثة في مواقع وقطاعات الاستثمارات العقارية التي تم تقييمها. بالنسبة لجميع الاستثمارات العقارية، فإن استخدامها الحالي يعادل أعلى وأفضل استخدام. وتقوم إدارة الشؤون المالية بالبنك بمراجعة التقييمات التي يقوم بها خبراء التقييم المستقلون لأغراض التقارير المالية. يتم عقد مناقشات عمليات التقييم والنتائج بين البنك وخبراء التقييم المستقلين سنويا. تم إجراء التقييمات بالرجوع إلى أدلة السوق للمعاملات الأخيرة لعقارات مشابهة. ويلخص الجدول التالي القيمة العادلة لكل قطاع للاستثمارات العقارية على حده.

اسم العقار	القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2018	القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2017
مبان	**1,643,303**	1,151,720
أراض	**50,763**	58,050
مشاريع قيد التطوير	**67,227**	424,083

بلغت قيمة الإيرادات الإيجارية عن هذه الاستثمارات العقارية 53.02 مليون ريال قطري (2017: 53.68 مليون ريال قطري).

13 موجودات أخرى

	2018	2017
فوائد مدينة مستحقة	**66,589**	58,686
مخصص أثاث الموظفين	**20,794**	20,985
مبالغ مدفوعة مقدماً	**15,352**	1,083
ذمم مدينة أخرى	**74,015**	25,455
انخفاض في قيمة الذمم المدينة الأخرى	**(55,502)**	(20,527)
	121,248	85,682

14أ ودائع العملاء

	2018	2017
حساب جاري	**(50,974)**	72,005
هامش نقدي	**(7,121)**	7,905
	(58,095)	79,910

تستخدم كافة ودائع العملاء بشكل رئيسي لغرض خدمة عملاء الشركة.

14ب المخصصات

	2018	2017
مخصص مكافأة نهاية الخدمة (1)	**54,507**	29,951
مخصص لبرنامجي الضمين والتصدير (2)	**70,581**	50,653
مخصص لخطابات الائتمان وخطابات الضمان	**43,900**	-
	168,988	80,604

(1) مخصص مكافآت نهاية الخدمة

	2018	2017
في 1 يناير	**29,951**	22,695
المخصص خلال السنة	**26,772**	10,552
المدفوعات خلال السنة	**(2,216)**	(3,296)
في 31 ديسمبر	**54,507**	29,951

(2) يمثل هذا المبلغ مخصص مقابل ضمانات (الضمين والتصدير).

	2018	2017
في 1 يناير	**50,653**	30,217
المخصص خلال السنة	**19,928**	20,436
في 31 ديسمبر	**70,581**	50,653

15 المطلوبات الأخرى

	2018	2017
إيرادات مؤجلة	**62,884**	66,270
استحقاقات ومطلوبات أخرى	**45,588**	26,674
ذمم دائنة	**68,235**	77,644
مكافآت مستحقة لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان	**3,300**	3,300
غرامات تأخير لعملاء التمويل الإسلامي محل التبرع	**5,362**	2,214
	185,369	176,102

تُصنف كافة المطلوبات الأخرى للبنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و2017 كمطلوبات أخرى متداولة.

16 حقوق الملكية

رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به للبنك ما قيمته 12,000 مليون ريال قطري (2017: 12,000 مليون ريال قطري) ويتألف من 1,200 مليون سهم بقيمة 10 ريالات قطرية للسهم الواحد. وتعد حكومة دولة قطر (وزارة المالية) هي الشركة الأم الرئيسية للبنك والطرف المسيطر عليه.

خلال السنة، استلم البنك خلال الفترة مبلغ 600 مليون ريال قطري (2017: 1,200 مليون ريال قطري) من الحكومة كمساهمة في رأس المال المصرح به. يزداد عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل بناء على مساهمات الحكومة. كما في 31 ديسمبر 2018 و2017، كان عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل 912,064,488 و852,064,488 على التوالي.

الاحتياطي القانوني

وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل 20% على الأقل من صافي الربح السنوي إلى الاحتياطي القانوني حتى يعادل الاحتياطي 100% من رأس المال المدفوع. إن الحد الأدنى الواجب تحويله للاحتياطي القانوني طبقاً لقواعد وتنظيمات مصرف قطر المركزي هو 10%. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي حددها قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

احتياطي عام

تم تكوين الاحتياطي العام في سنة 1997 بموجب المادة 31 (3) من النظام الأساسي للبنك. يمكن استخدام هذا الاحتياطي بموجب قرار من الجمعية العمومية بعد موافقة مصرف قطر المركزي.

احتياطي المخاطر

وفقا لقوانين ولوائح مصرف قطر المركزي فإن احتياطي المخاطر يوضع لتغطية الحالات الطارئة للقروض والأنشطة التمويلية للعملاء بحد أدنى مشروط عند 2.5% من إجمالي التعرض للقطاع الخاص، بالصافي من التسهيلات المضمونة وقد تم وضعه لتغطية الحالات الطارئة لقروض وتمويلات القطاع الخاص. يقوم البنك حاليا بتحويل نسبة 3% لاحتياطي المخاطر (2017: 3%).

17 مطلوبات وارتباطات محتملة

	2018	2017
التصدير	**27,968**	20,028
الضمين	**955,647**	887,103
خطابات الضمان	**256,818**	248,522
خطابات اعتماد	**193,109**	252,709
تسهيلات قروض غير مستغلة	**2,350,994**	2,433,553
ارتباطات الإيجار التشغيلي	**109,397**	103,805
	3,893,933	3,945,720

17 مطلوبات وارتباطات محتملة (تتمة)

(1) التصدير (وكالة لترويج التصدير)

وهي تلزم البنك بسداد دفعات لعملائه في حالة العجز الائتماني لمستورديهم الخارجيين وفقا لبنود العقود وبالتالي تقديم ضمانات لهم لتغطية مخاطر الائتمان الخاصة بهم.

(2) خطابات الائتمان والضمانات الخاصة ببرنامج الضمين

الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والضمين (ضمانات مالية مقدمة للعملاء بالشراكة مع بنوك أخرى) تلزم البنك بسداد دفعات بالنيابة عن العملاء في حالات عجزهم عن التنفيذ وفقا لبنود العقد. تحمل الضمانات والضمين والاعتمادات المستندية الاحتياطية المخاطر نفسها التي تحملها القروض. يمكن لضمانات الائتمان أن تكون بهيئة اعتمادات مستندية نهائية وتأمين ائتماني وضمانات دفعات مقدمة ومطلوبات سندية من إعادة خصم الفواتير.

(3) تسهيلات غير مستغلة

تمثل الارتباطات لتمديد الائتمان ارتباطات تعاقدية لقرض تمويلي والائتمان المتجدد. للارتباطات تاريخ انتهاء ثابت بشكل عام أو شروط فسخ أخرى. بما أن الارتباطات يمكن أن تنتهي دون سحبها فإنه ليس من الضروري أن يمثل إجمالي مبالغ العقود اشتراطات نقدية مستقبلية. وهذه الارتباطات لها بشكل عام تاريخ انتهاء يقل عن سنة واحدة.

18 إيرادات الفوائد

	2018	2017
مبالغ مستحقة من البنوك	**62,409**	48,448
قروض وتمويلات مقدمة للعملاء	**20,148**	27,475
سندات دين	**68,042**	59,511
	150,599	135,434

19 إيرادات رسوم وعمولات

	2018	2017
إيراد رسوم إدارة قروض الإسكان*	**153,308**	125,035
إيراد رسوم قروض وتمويلات	**20,263**	16,103
إيراد رسوم التصدير	**1,978**	1,885
إيراد رسوم الضمين	**6,752**	6,868
إيراد رسوم على تسهيلات غير مباشرة	**11,564**	9,658
	193,865	159,549

* تحتوي المحفظة على قروض إسكان ترعاها وتمولها الحكومة للمواطنين القطريين ويديرها البنك. ولا يمتلك البنك محفظة قروض الإسكان ولكنه يتولى إدارتها نيابة عن حكومة دولة قطر. يتم الاعتراف برسوم إدارة قروض الإسكان بنسبة 1% من مبلغ الرصيد المستحق أو الربح الفعلي لقروض الإسكان سنويا، أيهما أقل، ويتم الاعتراف بها عند تنفيذ الخدمة.

20 إيرادات من استثمارات في الأوراق المالية

	2018	2017
صافي ربح استبعاد استثمارات	-	92,291
إيرادات توزيعات الأرباح	**26,888**	18,083
	26,888	110,374

21 تكلفة الموظفين والتكاليف الأخرى

	2018	2017
تكاليف الموظفين	**258,047**	223,670
رسوم مهنية وحكومية	**54,497**	33,529
الإعلانات والمؤتمرات	**56,174**	46,341
مصروفات تقنية المعلومات	**14,045**	7,446
تصليحات وصيانة	**19,918**	12,197
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس	**3,300**	3,300
اتصالات وتأمينات	**2,605**	2,647
أخرى	**14,204**	8,001
	422,790	337,131

22 النقد وشبه النقد

يشتمل النقد وشبه النقد المدرج في بيان التدفقات النقدية على المبالغ التالية:

	2018	2017
أرصدة لدى مصرف قطر المركزي	**24,382**	86,980
حسابات جارية لدى البنوك	**1,898**	-
حسابات تحت الطلب لدى البنوك	**207,183**	251,432
	233,463	338,412

23 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

يدخل البنك في تعاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للبنك، ومع الكيانات التي تسيطر عليها هذه الأطراف بصورة كاملة أو مشتركة أو التي تمارس عليها تأثيرا كبيرا. إن جميع القروض والتمويلات والأنشطة التمويلية للأطراف ذات العلاقة مقدمة وفقا لمعدلات السوق.

أرصدة نهاية السنة فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة الواردة في البيانات المالية هي كما يلي:

	2018			
	حكومة دولة قطر	**شركة زميلة**	**شركة تابعة**	**الاستثمارات في منشآت أخرى**
(أ) بيان المركز المالي				
استثمارات مالية	**662,133**	**-**	**-**	**-**
ذمم مدينة أخرى	**-**	**-**	**14,006**	**-**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**-**	**-**	**26,955**	**-**
إجمالي مبلغ القروض والتمويلات	**-**	**9,081**	**-**	**1,293,597**
انخفاض محدد في قيمة التمويلات المقدمة للعملاء	**-**	**2,506**	**-**	**280**

23 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

	2018			
	حكومة دولة قطر	**شركة زميلة**	**مشاريع مشتركة**	**منشآت خاضعة للسيطرة المشتركة**
(ب) بيان الربح أو الخسارة				
فوائد على سندات دولة قطر	**33,236**	**-**	**-**	**-**
فائدة على القروض والتمويلات	**-**	**-**	**-**	**19,029**
صافي (عكس)/ خسارة الانخفاض في قيمة القروض والتمويلات المقدمة للعملاء	**-**	**(5,913)**	**-**	**280**

	2017			
	حكومة دولة قطر	شركة زميلة	مشاريع مشتركة	منشآت خاضعة للسيطرة المشتركة
(أ) بيان المركز المالي				
استثمارات مالية	722,620	-	-	-
ذمم مدينة أخرى	-	-	-	401
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	13,822
إجمالي مبلغ القروض والتمويلات	-	8,484	-	1,239,934
انخفاض محدد في قيمة التمويلات المقدمة للعملاء	-	8,419	-	-
(ب) بيان الربح أو الخسارة				
فوائد على سندات دولة قطر	30,271	-	-	-
فائدة على القروض والتمويلات	-	-	-	16,841
صافي خسارة الانخفاض في قيمة القروض والتمويلات المقدمة للعملاء	-	2,494	-	-

بلغت مكافآت مجلس الإدارة 3.3 مليون ريال قطري (2017: 2.8 مليون ريال قطري).

رواتب و مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين هي كالتالي:

	2018	2017
رواتب ومكافآت أخرى	**17,029**	12,910

24 أرقام المقارنة

أعيد تبويب بعض أرقام المقارنة لتتفق مع عرض البيانات المالية للسنة الحالية. ومع ذلك، ليس لإعادة التصنيف أي أثر على صافي الدخل أو صافي الموجودات وحقوق الملكية بالسنة السابقة.